الرواة الذين ذكرهم البخاري في كتابه الضعفاء ثم أخرج لهم في الصحيح!

(الرد على الرافضي المدعو "مرآة التواريخ" إبراهيم الناظري الهجري

الدكتور

محمد حمدي أبو عبده

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

كلية التربية جامعة حائل

الملخص

يتناول البحث الرد على أحد باحثي الرافضة في دعواه مخالفة البخاري شرطه في الصحيح بالرواية عن ستة عشر راوياً ضعيفاً كان قد ذكرهم في كتابه الضعفاء، فظهر من خلال البحث عدم ضعفهم، وأن الرواية عنهم كانت لأغراض، واعتبارات، يعرفها البخاري، وأهل النقد فُصِّلت في البحث، وقد غفل عنها الباحث الرافضي.

الكلمات المفتاحية: البخاري، الصحيح، الرافضي.

Abstract

This research deals with responding to a Shiites researcher in his suspicion at Al-Bukhari condition in his book (Al-Sahih) about sixteen weak narrators he had mentioned in his book(AD-Doafa), appeared by searching that they weren't weak , and the narration about them was for a purposes and considerations known by Al-Bukhari and the narrations scholars which I explained in my research , it has been overlooked researcher Shiites .

Keywords: Al-Bukhari, Al-Sahih, Shiites.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . أما بعد:

فإن الإمام البخاري بشر، لا يدّعي لنفسه العصمة ولم ينقلها عنه أحد؛ وقد تلقت الأمة أحاديث صحيح البخاري بالقبول حيث بلغ البخاري في علوم الحديث منزلة فاقت كل منزلة، شهد بذلك أهل العلم قاطبة. وباستعراض مشيخة البخاري ورحلاته في الطلب تتبين منزلته، فما ترك مِصراً فيه عَلَم أو عِلم إلا ورحل إليه، وقد أُحصيت مشيخته خارج بلده فبلغت ألفاً وثمانين نفساً، كلهم صاحب حديث ، وإن ما يُذكر أو يُتداول من ضَعفِ بعض الأحاديث في صحيح الإمام البخاري ينبغي أن ينظر فيه من عدة أوجه:

أما الوجه الأول: لماذا يُثار هذا الأمر، وما الغرض الدافع إليه؟ هل هو محبة الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) والدفاع عنها؟ أم الانتقاص والتشكيك في أصح الكتب بعد كتاب الله؟!! كما قال ابن الصلاح رحمه الله:"وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز".

أم هو محبة المراء والجدال التي استشرت هذه الأيام بين المسلمين. وكان في ذلك مدخلاً عظيماً من مداخل الشيطان.

والوجه الثاني: إطلاق القول بضعف أحاديث في صحيح البخاري إلى ماذا يؤدي؟

على فرض ثبوت ذلك؛ فإن ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة بهذا الكتاب العظيم الجليل، والذي هو عمدة المسلمين في الرجوع إلى سنة رسول الله(صلى الله عليه وسلم)، والمفسرة لشرع الله تعالى، فكأن المنتقِص المُطلِق لكلامه، المعمِّم له يريد الانتقاص من هذا الشرع الحنيف؛ ولكن إن أراد مُنتقِد أن ينتقد، فليقل: ضعّف بعض العلماء الحديث الفلاني والفلاني من صحيح البخاري؛ وذلك ليكون كلامه أدق، وتضعيفه مُنصَبٌ على أحاديث معينة مذكورة، أذكر هذا ليس من باب التسليم بوجود

أحاديث ضعيفة في صحيح البخاري بل من باب ذكر كيف ينتقد الناقد، وكيف يكون كلامه دقيقاً حتى لا يكون فيه تجنٍّ.

أما الوجه الثالث: فإنه صحيح قد قام البعض(من أهل السنة) في هذا العصر بتضعيف بعض الأحاديث في صحيح البخاري، وتناقل ذلك بعض طلبة العلم، ولكن كل بني آدم خطّاء، وكل الناس يؤخذ منه ويُرد عليه .

والوجه الأخير: حقيقةُ صحيح البخاري وما ذكر فيه من الأحاديث .

وفي هذا الوجه سأذكر بعض الأقوال التي تُبين وتُوضح حال الصحيح وما ذُكر فيه من أحاديث، وأنه صحيحٌ قد انتُقِد عليه بعض الأحاديث إلا أن أغلب ذلك مردود والقادح فيها ضعيف .

قال ابن حجر في (هدي الساري) - بعدما ذكر عدد الأحاديث المنتقدة على الصحيح - : " ليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيه مُندَفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسّف"(١) .

وقوله"تعسف": أي أن الأظهر أنها ضعيفة لعدم إمكانية ردّ سبب الضعف الموجه لهذا الحديث بوجه قوي. وقد يمكن رد سبب هذا الضعف بوجه قوي إذا ظهرت لنا حجج وقرائن قوية ترد هذا الضعف!

وقال عن الأحاديث المنتَقَدَة:"وقد حرَّرتها وحقَّقتها وقسَّمتها وفصّلتها، لا يظهر منها ما يؤثِّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"(٢).

١ انظر : ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ،(ت ٨٥٢هـ) ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩م ، الفصل الثامن ، في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه الدارقطني ، ص ٥٤٢ .

٢ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ص ٥٠٣ .

وهذا يعني أنها قليلة، وقليلة جداً، لذا عبّر عنها بالنادر، وإذا كان الحال هكذا فلا يُطلَق "تضعيف الأحاديث" على صحيح البخاري؛ لاسيما أن أكثر الطاعنين الآن إنما هم من أصحاب الأهواء وأهل البدع من الرافضة ومعتزلة العصر الحديث وأصحاب المدرسة العقلية! فمنهم من يريد أن يُنكر بعض الأحاديث التي تخالف مذهبهم، سواء كان المذهب العقلي؛ الذي يريد أن يحكم على الأحاديث صحةً وضعفاً، وِفقاً لما وافق عقولهم المريضة، وِوفقاً لما فهموه، فإن وافق عقولهم صححوه؛ وإلا ضعّفوه! أو كان المذهب الرافضي الخبيث الذي يريد أن يشكك أهل السنة بمصادرهم وأصولهم التشريعية! وقد جعلوا قبلتهم لتحقيق هذا الهدف كتاب (صحيح البخاري) الذي هو عمدة كتب أهل السنة. فمرة يقدحون بشخص البخاري فيقولون بأنه متناقض مضطرب! ومرة يطعنون بأحاديثه التي تلقتها الأمة بالقبول. فتراهم يتعرضون لرجال البخاري بالقدح والذم، ولمتون أحاديث صحيح البخاري بالشذوذ والنكارة! لذا قال الحافظ – قبل سرد الأحاديث المنتقدة على البخاري–:" وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصفٍ أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى"(١).

وقال الإمام العُقَيلي:" لما ألف البخاري كتاب الصحيح، عَرَضَه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعليّ بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث". قال العقيلي:" والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"(٢) .

وروى الفربري عن البخاري قال:" ما أدخلتُ في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرتُ الله وتيقنت صحّته"(١).

---

١ انظر : مقدمة الفتح، لابن حجر، ص ٥٠١ .

٢ مقدمة الفتح، لابن حجر، ص ٧ . قلت : وهذه القصة يتداولها أهل العلم وفيها مقال في سندها من حيث الانقطاع والجهالة فقد رويت بصيغة "قال مسلمة بن قاسم سمعت من يقول عن أبي جعفر العقيلي" ، ومسلمة من تلاميذ العقيلي ! ثم إن العقيلي ضعّف أكثر من هذا العدد في كتابه الضعفاء ؟! فليتنبه لهذا !!

فإذا عُرِف وتقرر أنه لا يُخَرِّج من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عنده. فإنه ينبغي التريث حين النظر في أحاديث البخاري وعدم التسرع في إصدار حكم عليها .

وأخيراً أقول ما قاله الحافظ: " فإذا تأمل المنصف ما حرَّرته من ذلك عَظُم مقدار هذا المُصنِّف□ الإمام البخاري□ في نفسه، وجلَّ تصنيفه في عينه، وعَذَر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مُصنّف في الحديث والقديم"(٢).

ومن الأسباب التي دعتني للكتابة في هذا الموضوع :

ما أثاره أحد أفراد الرافضة الحاقدين على أهل السنة والجماعة وعلى وجه الخصوص الإمام البخاري وقد سمى نفسه(مرآة التواريخ) واسمه الحقيقي هو"إبراهيم بن أحمد الناظري" أبو عمار الهجري، من مدينة الأحساء السعودية(٣)، حيث وجه خطابه لأهل السنة بقوله عنهم:" **بحثي هذا هدية إلى عُبّاد الأسانيد"!!** وقد كتب في بحثه أنه وقف على ثغرات كبيرة عند كبير أهل السنة وما يسمونه بـ(أمير المؤمنين في الحديث)!! فقال:"بلا مقدمات...لقد تجمَّع لديَّ مجموعة من الرواة الذين ضعفهم البخاري بنفسه، ثم أخرج لهم في صحيحه! وسترون تعجّب بعض كبار أئمتهم من عمل البخاري هذا المتناقض مع شرطه في الصحيح، وهي هدية من مرآة التواريخ إلى عبّاد الأسانيد، علماً بأني لم أجد أحداً أفرد هذا الأمـر العجيب بموضوع قبلي، وإن تعرَّضَ له بعض المصنفين في مصنفاتهم"(٤) .

---

١ مقدمة الفتح ، لابن حجر، ص ٥٠٢ .

٢ مقدمة الفتح ، لابن حجر ، ص ٥٤٢.

٣ قلت : وقد توفي حديثا بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠١٢ ، وقد عمل له حفل تأبين في الكويت بمشاركة العديد من رؤوس الرافضة في إحدى الحسينيات الكويتية !!

٤ انظر : شبكة الكافي العقائدية . موقع شيعي مشهور .

فها هو يصف الإمام البخاري بالاضطراب والتناقض، وسنرى من خلال هذا البحث من هو المضطرب المتناقض. وسنرى أيضا قلة بضاعة الرافضة في فنون هذا العلم□ علم الرجال□؛ فالرافضة لا يتقنونه ولا يحسنونه ولا يفهمونه؛ لا بل هم يفتقدونه ولا يملكونه ويحسدوننا عليه؛ كما حسدتنا يهود على (آمين)"(١) .

وهذا المُدّعي□ زعم- بأنه تتبع أحوال ستة عشر راوياً ذكرهم البخاري في كتابه "الضعفاء" ثم روى عنهم في صحيحه! وذكر أقوال أهل العلم من قومنا(أهل السنة) في هؤلاء الرواة وبين أنهم ضعفاء؛ مما يعني أن البخاري في روايته عنهم اضطرب وخالف شرطه الذي اشترطه على نفسه ؟! ولكن فاقد الشيء لا يعطيه□ كما يقولون□ فـ(مرآة التواريخ) كما ظهر لي لا يفهم شيئاً في فنون الحديث، لا بل لا يفهم البخاري كغيره من جهلة الرافضة .

فتجلت أهمية هذا البحث: في بيان أن البخاري□ رحمه الله تعالى□ كان له طريقة عجيبة وفنية في كيفية إخراج أحاديث كتابه، و طريقة في انتقاء أحاديث رواته الذين روى لهم في صحيحه؛ مما يعجز عن فهمه هذا الغِرّ وأمثاله ؛ وبالتالي اتهم البخاري بالاضطراب!

ومما يعجز عن فهمه هذا الرافضي أن البخاري□ رحمه الله تعالى□ قد أخرج لرجال نزلوا عن شرطه بطريقة مذهلة فروى عنهم الحديث والحديثين! ثم جعل أغلب رواياتهم في المتابعات. بل وتابعهم غيرهم على رواياتهم .

---

١ قلت : هذا طرف من حديث أخرجه ابن خزيمة من طريق أبو بشر الواسطي أنبأنا خالد يعني ابن عبد الله عن سهيل - و هو ابن أبي صالح - عن أبيه عن عائشة قالت : " دخل يهودي على رسول الله صلى الله عليه وسلم...الحديث بتمامه " . وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٨٨) ، وابن ماجة (٨٥٦) من طريق حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة ، مختصرا بلفظ : "ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدوكم على السلام والتأمين" . قلت: وإسناده صحيح. وصححه الشيخ الألباني . انظر : الألباني ، السلسلة الصحيحة ، ج ٢ ص ١٩٠ ، برقم ٦٩١.

ثم بيان طريقة البخاري في الرواية عمّن تُكُلِّم فيه واحتج به في أصل كتابه؛ فهذا القسم قد أجاب عنه الحافظ ابن حجر في مقدمته للفتح. وللأمانة العلمية؛ فإن الحافظ ابن حجر لم يجب عن بعض هؤلاء الرواة إجابة شافية وافية؟! مما جعل أمثال هذا الرافضي يتطاول على البخاري وصحيحه! فدعاني للبحث عن الإجابة الشافية في فهم طريقة البخاري في إخراج أحاديث كتابه .

وقد وجدت بعد البحث والسبر أن للإمام البخاري جملة من الأغراض والأهداف في إخراج المتابعات والمعلقات والرواية عمن تكلم فيه من الرواة ؛ وسأشير إليها في معرض الرد على هذا الرافضي .

وأما المنهج العلمي الذي اتبعته في بحثي هذا: فقد اتبعت المنهج الاستقرائي في البحث عن أحوال الرواة الذين قامت الدراسة حولهم، ثم المنهج التحليلي لتحليل وتفكيك عبارات الأئمة النقاد الذين تكلموا في الرواة، واستخدمت المنهج النقدي في نقد التهم الموجهة لرواة البخاري وأسانيده .

وأما خطة البحث: فقد جعلت بحثي هذا في مبحثين؛ الأول منهما تحدثت فيه عن رجال البخاري المتكلم فيهم وأقوال أهل العلم في ذلك. والثاني خصصته لترجمة الرواة الذين ذكرهم الرافضي وزعم أن البخاري خالف شرطه فيهم فروى عنهم في صحيحه. وبينت فيه كيفية إخراج البخاري لأحاديثهم والغرض من ذلك .

ثم ختمت البحث بذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث. وأهمها أن الأمة تلقت كتاب (صحيح البخاري) بالقبول، وأنه لا يد للحاقدين فيما غمزوا به إمام الأئمة وسيد الحفاظ وجبل الإتقان؛ طبيب الأحاديث وعللها؛ أستاذ الأستاذين ؛ الإمام البخاري رحمه الله تعالى- .

وأما بالنسبة للدراسات السابقة، فقد علمت أن أحد الباحثين السعوديين(د. سالم بن صالح العمارى) قام بكتابة بحث يحمل عنوان (رجال البخاري الذين أوردهم في كتابه الضعفاء ورواياتهم

في الصحيح) وعرض في مؤتمر الدفاع عن الصحيحين الذي انعقد في الجامعة الأردنية عام ٢٠١٠ م"(١)

واطلعت عليه في حينه فوجدت فروقاً كثيرة بين بحثي وبحث "الدكتور سالم العماري" من حيث عدد الرواة الذين شملتهم الدراسة(٢) ، فدراسته اشتملت على ذكر تسعة عشر راوياً اشتركت معه في ستة منهم؛ وهو لم يذكر تسعةً من الرواة ممن ذكرتهم في بحثي .

ثم يختلف البحثان في طريقة المعالجة والدراسة والتحليل والنتائج؛ مما يجعل البحثين يُكمل أحدهما الآخر؛ بالإضافة إلى زيادة علم يفيد منها طلاب العلم والباحثون .

واشترطت في بحثي هذا؛ أن تشمل الدراسة الراوي الذي أشار إليه هذا (الرافضي الهجري)، وذكره أحد الأئمة (أبو حاتم أو الذهبي أو ابن حجر) أو كلهم؛ بأن البخاري روى عنه في "صحيحه" وذكره في أحد كتابيه (الضعفاء□ الكبير أو الصغير) حتى لو لم يكن مذكوراً في المطبوع !

والله أسأل أن يجعلني من الذين يذُبُّون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نُسب إليها مما اقترفته أيدي الحاقدين من الرافضة الخبيثين، وأن يجعل هذا في ميزان حسناتي فأرتفع به عند ربي في مقعد صدق□ إن شاء الله تعالى – ؛ فإن أصبت فمن الله وحده التوفيق ، وإن أخطأت فإن الله غفور رحيم

١ وقد شاركت فيه ببحث بعنوان: " الأحاديث التي ضعفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري ؛ دراسة نقدية " ، وعقد المؤتمر بتاريخ : ١٤/ ٧/ ٢٠١٠ م .

٢ سأدرج في نهاية البحث أسماء الرواة الذين شملتهم دراسة أخينا الدكتور سالم العماري لتعم الفائدة .انظر ص٥٠ من هذا البحث .

المبحث الأول

الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري

هذه المسألة من دقيق مسائل علوم الحديث، يخطئ في فهمها كثير من الناس ، ويتورطون بما ينصبه لهم أعداء الإسلام من شبه، في حين أن جوابها سهل ميسور لا يختلف فيه أهل العلم المتخصصون. وخلاصة هذه المسألة أنه ليس من منهج الإمام البخاري في صحيحه ألا يخرج عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، ولكن من منهجه ألا يخرج إلا الصحيح من حديثهم، **وفرق بين الأمرين: أولاً**: الراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته□ ما دام غير متهم بالكذب –، إذ قد يكون مضعفاً في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في بلد دون بلد، أو في حديث معين دون أحاديث أخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف، فلا يجوز أن نرد جميع مروياته حينئذ، بل نقبل حديثه الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم يتبين لنا شأنه، وهكذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يظن غير المتخصصين أن الراوي الضعيف ترد جميع مروياته.

هذا هو منهج الأئمة السابقين، ومنهج الإمامين البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، ويسمى منهج "الانتقاء من أحاديث الضعفاء"، يعني تصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوا هذا الحديث بخصوصه، تماما كما أننا قد نرد حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه

لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه من هو أوثق منه وأحفظ. والبحث في المتابعات والشواهد ومن وافق هذا الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات مِن أنفع وسائل التثبت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه. وخلاصة الكلام أن إخراج البخاري عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية :

١- إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف مَن ضعَّفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس .

٢- أو أن الراوي مُضعَّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيخرج البخاري له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: أفلح بن حميد الأنصاري، ومحمد ابن عبد الرحمن الطفاوي، وفضيل بن سليمان النميري .

٣- أو أن الراوي مُضعَّفٌ إذا روى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره فيقبل العلماء حديثه، فتجد البخاري يجتنب روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد عن ثابت البناني.

٤- أو أن الراوي مُضعَّف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري عمَّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي .

٥- أو أن الراوي ضعيف، لكن البخاري لم يَسُق له حديثاً من الأحاديث الأصول، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق .

وننقل هنا من كلام العلماء ما يدل على التقرير السابق: يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله ضمن كلامه عن سبب وجود رواة ضعفاء في صحيح مسلم -:" عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضاً؛ والجواب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده .

الثاني: أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه.

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سداده واستقامته "(١).

قلت: ومثله يقاس الكلام على البخاري في صحيحه . ويقول الحافظ الحازمي (ت ٥٢٤هـ)□ وقد قسم الرواة إلى خمس طبقات وجعل الطبقة الأولى مقصد البخاري، ويخرج أحياناً من أعيان الطبقة الثانية-:"فإن قيل: إذا كان الأمر على ما مهدت، وأن الشيخين لم يودعا كتابيهما إلا ما صح، فما بالهما خرجا حديث جماعة تكلم فيهم، نحو فليح بن سليمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وإسماعيل بن أبي أويس عند البخاري، ومحمد بن إسحاق وذويه عند مسلم؟ قلت: أما إيداع البخاري ومسلم"كتابيهما" حديث نفر نسبوا إلى نوع من الضعف فظاهر، غير أنه لم يبلغ ضعفهم حداً يُرَدُّ به حديثهم "(٢).

ويقول الحافظ الذهبي رحمه الله:"فما في الكتابين□ يعني صحيحي البخاري ومسلم□ بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة، بل حسنة أو صحيحة؛ ومن خرج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم مَن في حفظه شيء، وفي توثيقه تردد "(٣).

وقال الإمام ابن القيم□ وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الوراق وغيره-:"ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك

١ انظر : ابن الصلاح ، صيانة صحيح مسلم ، ص ٩٦-٩٨ .

٢ انظر : الحازمي ، شروط الأئمة الخمسة ، ص ٦٩□ ٧٠ .

٣ انظر : الذهبي ، الموقظة ، ص ٧٩□ ٨١ .

عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ "(١). **قلت: ومثله يقاس الكلام على البخاري في الرواية عن بعض من تكلم فيه .**

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله:"وأما الغلط فتارة يكثر في الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط، ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف فيما هذا سبيله، وليس في الصحيح□ بحمد الله□ من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال: سيء الحفظ، أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك "(٢).

ولهذا يرى الحافظ ابن حجر أن يكون تعريف الحديث الصحيح على هذا النحو:"هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً؛ وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم عليها الحكم بالصحة إلا بذلك يعني بتعدد الطرق "(٣).

ويقول العلامة المعلمي رحمه الله:"إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة: أحدهما: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة **الثاني**: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً، أو حيث تابعه غيره، ونحو ذلك .

---

١ انظر : ابن قيم الجوزية ، زاد المعاد ، ج ١ ص ٣٦٤ .

٢ انظر : ابن حجر ، هدي الساري ، ص ٣٨١ .

٣ انظر : ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح ، ج ١ ص ٨٦ .

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنه وهو مدلس، ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس؛ فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح "(١).

ولذلك كله ينبه العلماء إلى عدم صحة الاستدلال على ثقة الراوي بإخراج البخاري له، وإنما ينبغي النظر في كيفية إخراج البخاري له، فإن أخرج له حديثاً في الأصول صحيحاً لذاته فهذا الذي في أعلى درجات التوثيق، أما من أخرج له في المتابعات أو صحيحاً لغيره فهذا يشمله اسم الصدق العام، ولكن قد لا يكون في أعلى درجات التوثيق. يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله:"تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم "(٢) .

وهذا القيد الأخير مهم جدا في كلام الحافظ ابن حجر، يبين أن قوله في بداية الفقرة أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه مقيد بمن أخرج لهم في الأصول، يعني الأحاديث التي يصححها بنفسها ولم يوردها كمتابعة أو شاهد أو لغرض حديثي آخر، وهذا لا يميزه إلا أهل العلم المختصون بالحديث"(٣) .

---

١ انظر : المعلمي ، التنكيل ، ص ٦٩٢ .

٢ انظر : ابن حجر ، هدي الساري ، ص ٣٨١ .

٣ وللتوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى فصل بعنوان : " موقف البخاري من الرواة الضعفاء "، من كتاب " منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها " لأبي بكر كافي ، ص: ١٣٥-١٥٩ .

ثانياً: وعلى هذا فمن الخطأ الظاهر عند علماء الحديث الاعتراض بوجود بعض الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري، فهذا أمر لا يخفى على المحدِّثين، ولا يخفى على الإمام البخاري نفسه، فالبخاري ينتقي من حديث المتكلم فيهم ما يجزم أنه صحيح مقبول، سواء كان هذا الراوي مضعفاً مِن قِبَل البخاري نفسه، أو مِن قِبَل غيره مِن المحدثين. فكل راو يُنقَل عن البخاري تضعيفه، لا بد في دراسته من التثبت من عدة أمور:

١- التأكد من تضعيف البخاري له حقاً، ولتحقيق ذلك يجب التنبه إلى أن ذكر البخاري المجرد للراوي في كتابه "الضعفاء" لا يلزم منه أنه يميل إلى تضعيفه تضعيفاً مطلقاً، فقد يكون يرى ضعفه في بعض الأحاديث دون أخرى، أو في بعض الشيوخ دون آخرين، أو في حال دون حال؛ أو لبيان أنه جرح بجرح غير قادح؛ أو لدفع الضعف عنه؛ وهكذا. وهذه مسألة دقيقة أيضاً تحتاج شرحاً وبسطاً ولكن ليس هذا محله، مع العلم أن للبخاري كتابين في الضعفاء هما "الضعفاء الكبير" وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً أو مفقوداً ؟! وكتاب" الضعفاء الصغير" وهو مطبوع متداول.

٢- النظر في كيفية إخراج البخاري عنه في صحيحه تبعاً للأمور التي سبق ذكرها في الجواب أعلاه ، هل أخرج له في الأصول، وما هي الأحاديث التي أخرجها، هل لها شواهد ومتابعات، وإن كان الراوي مختلطاً ينظر كيف أخرج البخاري عنه، قبل الاختلاط أم بعده، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يتقنها أهل الحديث .

المبحث الثاني

دراسة أحوال الرواة الذين ذكرهم البخاري في كتابه "الضعفاء" ثم روى عنهم في "صحيحه" !

١-أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي.

ترجمته: أيوب بن عائذ بتحتانية ومعجمة ابن مدلج الطائي البحتري بضم الموحدة وسكون المهملة وضم المثناة الكوفي، **ثقة رمي بالإرجاء** من السادسة "(١).

قال البخاري:" أيوب بن عائذ الطائي سمع الشعبي وقيس بن مسلم روى عنه ابن عيينة كان يرى الإرجاء وهو صدوق"(٢).

قلت:"وقد وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي والعجلي وأبو داود وزاد كان مرجئاً؛ وقال ابن أبي حاتم :"قرئ على العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أيوب بن عائذ الطائى ثقة، سمعت أبي يقول: أيوب ابن عائذ الطائي ثقة صالح الحديث صدوق"(٣). وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال:"وكان مرجئاً يخطىء"(٤) .

قلت: وضعفه: الترمذي وقال:"أيوب بن عائذ يضعف في الحديث، ويقال: كان يرى الإرجاء"(٥)؛ وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة"(٦)؛ وضعفه أيضاً العقيلي"(٧)؛ وقال الذهبي: "وأما أبو زرعة فسرد اسمه في كتاب الضعفاء؛ وكان من المرجئة قاله البخاري، **وأورده في الضعفاء لإرجائه**؛ والعجب من البخاري يغمزه! وقد احتج به، لكن له عنده حديث، وعند مسلم له حديث آخر، فإنه مقل"(٨) .

---

١ انظر : ابن حجر ، تقريب التهذيب ، ج ١ ص ١١٨ . وانظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ١ ص ٤٢٠ .

٢ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ٢٢ .

٣ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٢ ص ٢٥٣ .

٤ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ١ ص ٢٤٠ .

٥ انظر : الترمذي ، الجامع ، ج ٢ ص ٥١٢ .

٦ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ص ٢٨٩ .

٧ انظر : العقيلي ، الضعفاء ، ص ١٠٨ .

٨ انظر: العقيلي ، الضعفاء ، ص ١٠٨ .

قال الحافظ ابن حجر:" أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي؛ له في صحيح البخاري حديث واحد في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري أخرجه له بمتابعة شعبة وروى له مسلم والترمذي"(١). وقال:" قال البخاري عن علي بن المديني له نحو عشرة احاديث"(٢) .

قلت: ذكر الحافظ أن لأيوب بن عائذ رواية واحدة في صحيح البخاري في المغازي في قصة أبي موسى الأشعري ولا بد من دراسة كيفية إخراج البخاري لها :

قال البخاري:"حدثني عباس بن الوليد حدثنا عبد الواحد عن **أيوب بن عائذ** حدثنا قيس بن مسلم قال: سمعت طارق بن شهاب يقول حدثني أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي فجئت ورسول الله صلى الله عليه وسلم منيخ بالأبطح فقال: أحججت يا عبد الله بن قيس؟ قلت: نعم يا رسول الله ،قال: كيف قلت؟ قال: قلت لبيك إهلالاً كإهلالك، قال: فهل سقت معك هدياً؟ قلت: لم أسق، قال: فطف بالبيت واسع بين الصفا والمروة ثم حل؛ ففعلت حتى مشطت لي امرأة من نساء بني قيس ومكثنا بذلك حتى استخلف عمر "(٣) .

١-أخرج البخاري هذه الرواية في باب"بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع"، فهي رواية في المغازي! والشاهد فيها قول أبي موسى:"بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي فجئت..."؛ وقد يحتج بعض الناس بهذا الحديث على أنه في الأحكام، فنقول له إن البخاري ترجم لهذا الحديث"باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع"؛ ولم يترجم

١ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٣٨٩ .

٢ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١ ص ٣٥٥ .

٣ انظر : البخاري ، الصحيح ، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع،حديث رقم(٤٣٤٦)، ج ٥ ص ٢٠٥ .

لأي حكم شرعي بل ترجم في باب آخر فقال:" باب مَن أهلّ في زمن النبي كإهلال النبي" ثم ساق الحديث من طريق سفيان الثوري عن طارق عن أبي موسى الأشعري؛ ومن طريق شعبة به مثله.

فلذلك هذه الرواية عن أيوب بن عائذ لا يضر البخاري إخراج مثلها؛ لمن يحسن فهم طريقة الإمام البخاري في إخراج حديث المتكلم فيهم كما سبق وأشرت .

٢- وفي باب:"مَن أهلّ في زمن النبي.." وباب:"متى يحل المعتمر"ذكر البخاري متابعين لأيوب بن عائذ وهما شعبة وسفيان الثوري عن قيس عن طارق به مثله؛ فلم يترك لأحد استدراكاً عليه بأن أيوب قد أنفرد بروايته!

٣-ثم إن مسألة تضعيف الراوي من أجل تهمة الإرجاء لا بد من توضيحها:

يطلق الإرجاء على معنيين: أحدهما: التأخير أي تأخير العمل عن النية والاعتقاد. والثاني: إعطاء الإرجاء، وأصحاب هذا المعنى يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. وقد نُسب كثير من المحدثين إلى المعنى الأول كمسعر بن كدام، وحماد بن أبي سليمان وآخرين. قال الذهبي في ترجمة مسعر: "والإرجاء مذهب لعدة من أجلة العلماء ولا ينبغي التحامل على قائله"(١)؛ فأيوب في هذا الحديث لم يكن داعية إلى بدعة الإرجاء؛ فلا يتحامل عليه بسببها؛ ثم إن أيوب بن عائذ هو أحد أصحاب قيس بن مسلم الذي كان يرى الإرجاء أيضاً(٢) وهو من رجال الصحيحين؛ فليس غريباً أن يحمل التلميذ فكر شيخه!

٤- ثم إن الأكثر على توثيقه(ابن معين ؛أبو حاتم ، أبو داود والنسائي)؛ ويضاف إلى هذا أن البخاري لما ذكره في الضعفاء ليس لبيان أنه ضعيف، وإنما ليخبرنا أنه متهم بالإرجاء مع أنه صدوق، وهذا منهج معروف لمن درس منهج البخاري في كتبه، وهذه التهمة لا ترد حديثه ولا الرواية عنه مطلقاً . والله تعالى أعلم .

---

١ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ٩٩ ،الشهرستاني ، الملل والنحل ، ج ١ ص ١٣٩ .

٢ انظر : مغلطاي ، الإكمال ، ج ٢ ص ٣٣٦ .

٢-ثابت بن محمد العابد (الزاهد)[١] .

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:" ثابت بن محمد العابد وثقه مطين، وصدقه أبو حاتم[٢]، وقال الدارقطني: ليس بالقوي؛ وقال ابن عدي: كان خيراً فاضلاً هو عندي ممن لا يتعمد الكذب ولعله يخطئ[٣]. قلت: روى عنه البخاري في الصحيح حديثين في الهبة والتوحيد لم ينفرد بهما"[٤] .

وقال الحافظ ابن حجر:"قال الدارقطني في "الجرح والتعديل" ليس بالقوي لا يضبط وهو يخطئ في أحاديث كثيرة؛ وقال الحاكم ليس بضابط . **وذكره البخاري في الضعفاء** وأورد له حديثاً وبين أن العلة فيه من غيره، وذكره ابن حبان في "الثقات""[٥].

وقال الحافظ: " ومع كون البخاري حدث عنه في صحيحه ؛ ذكره في الضعفاء"[٦].

---

١ قلت : لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٢ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، ج ٢ ص٤٥٧ . قال ابن أبي حاتم:" ثابت بن محمد الكناني أبو اسماعيل الزاهد الشيباني روى عن مسعر وسفيان وإسرائيل وزائدة وفطر وفضيل بن عياض؛ روى عنه أبى وأبو زرعة؛ سمعت أبى يقول ذلك؛ وسمعته يقول: هو صدوق".

٣ انظر : ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، ج ٢ ص ٣٠١. قال ابن عدي :" وثابت الزاهد هذا هو عندي ممن لا يتعمد الكذب ولعله يخطئ ". وقال : "سمعت القاسم بن صفوان البرذعي، يقول: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: أروع من رأيت أربعة: آدم بن أبي إياس ، وثابت بن محمد الزاهد الكوفي ، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة" . وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ، ج ١ ص ١٣٣.

٤ انظر : ابن حجر ، هدي الساري مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٣٩٢ .قلت : لعل ابن حجر يقصد : في المناقب والتوحيد ؟! وليس الهبة ! فلم أقف على حديث لثابت الزاهد في الهبة ؛ ولعله سبق قلم منه عفا الله عنه .فتأمل .

٥ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٢ ص ٣٢ ، ابن حبان ، الثقات ، ج ٨ ص ١٥٨ .

٦ انظر : ابن حجر ، لسان الميزان ، ج ١ ص ٣٦٦ .

وقال الذهبي:"والعجب من البخاري حدث عن ثابت بن محمد الزاهد في(صحيحه)! وذكره في كتاب(الضعفاء)؛ وقال:"ثابت بن محمد الزاهد الكوفي ضُعّف لغلطه عن الثوري وعدة ، وقد وثق"(١) .

قال البخاري:" ثابت بن محمد أبو إسماعيل الشيباني العابد الكوفى؛ وقال بعضهم: الكنانى؛ سمع الثوري وزائدة؛ قال لنا ثابت قال: ثنا عمار بن سيف عن أبى معان عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال:"خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: تعوذوا بالله من جب الحزن! قيل:من يسكنه؟ قال: المراؤن بأعمالهم"؛ وأبو معان لا يعرف له سماع من ابن سيرين وهو مجهول"(٢) .

قلت: في البداية لا بد من الإشارة إلى عدم وجود ترجمة لثابت بن محمد في كتاب البخاري"الضعفاء" والظاهر من كلام الذهبي وابن حجر أن هذا النص منقول من كتاب الضعفاء للبخاري، وقد بحثت في المطبوع والمخطوط فلم أقف على هذا النقل! وهذا يحتمل أمرين لا ثالث لهما:

الأول: أن هذا النص منقول من كتاب الضعفاء الكبير (وهو كتاب مفقود في الأغلب) . الثاني: أو أن هناك سقطاً في النسخ المطبوعة بين أيدينا وحتى المخطوط منها!!.

قلت: ذكر الحافظ ابن حجر أن البخاري قد أخرج لثابت بن محمد الزاهد هذا في موضعين من صحيحه في المناقب والتوحيد؛ فلا بد من دراسة كيفية إخراج البخاري لهذين الحديثين، ومعرفة أغراض البخاري من هذا .

الحديث الأول:

قال البخاري: حدثني ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن سفيان عن زبيد عن إبراهيم

١ انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ٣٣ ص ٢٨٨ ، المغني في الضعفاء ، ص ١٢١ .

٢ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٢ ص ١٧٠ .

عن مسروق عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية"(١).

قلت: هذا الحديث مروي في باب المناقب عن ثابت بن محمد، ولم ينفرد به بل تابعه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الأعمش به مثله(٢)، وعمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش عن عبد الله بن مرة به مثله(٣). فنلاحظ طريقة البخاري في كيفية إخراج من عَلِم أنه متكلم فيه، فلم يتركه وحيداً بل ذكر له متابعين قويين هما عبد الرحمن بن مهدي وحفص بن غياث؛ قال الحافظ ابن حجر:"حفص بن غياث من أثبت الرواة عن الأعمش؛ واعتمد البخاري عليه في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه؛ نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر وهو كما قال"(٤). وعبد الرحمن بن مهدي غني عن التعريف .

وأغلب من تُكُلِّم فيه من رجال البخاري، لم يكن يخفى أمرهم على البخاري، بل أخرج عنهم أحسن حديثهم وتابعهم عليه آخرون ثقات. **وثابت بن محمد:**

١-قال عنه الحافظ أنه "صدوق زاهد يخطئ في أحاديث"(٥) ،وخطؤه المحتمل أزاله البخاري بإيراده للمتابعات المذكورة وعلم أنه ضبطه؛ وعليه فلا يستدرك على البخاري إخراج حديثه(٦) .

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المناقب ، باب ما ينهى من دعوة الجاهلية ،حديث رقم (٣٥١٩) ، ج ٤ ص ٢٢٣.

٢ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب ليس منا من ضرب الخدود ،حديث رقم (١٢٩٧) ، ج ٢ ص ١٠٣ .

٣ انظر: البخاري، الجامع الصحيح، باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ، حديث رقم (١٢٩٨) ، ج ٢ ص ١٠٤

٤ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٣٩٨ . بتصرف يسير .

٥ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ص ١٣٣ .

٦ انظر : ص ٧-٩ من هذا البحث ؛ وفيها أن البخاري إنما يروي عن المتكلم فيهم ما علم أنه ضبطه ووافق فيه رواية الثقات .

٢-ثم إن الجرح الذي جرح به مفسر(ضعيف غير ضابط)؛ والظاهر أن توثيق من وثقه منصرف إلى دينه وزهده؛ فقد أثني عليه في ذلك كثيراً؛ حتى عدّه أبو حاتم الرازي في أروع من لقي من الشيوخ؛ بالإضافة إلى جانب آخر قد يحسن حاله أن البخاري لما ذكره في "التاريخ الكبير"؛ ذكر له حديثاً فقال:" قال لنا ثابت قال: ثنا عمار بن سيف عن أبي معان عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال: خرج رسول الله ...؛ وأبو معان لا يعرف له سماع من ابن سيرين وهو مجهول"؛ والذي يدقق في كلام البخاري يرى أنه لم يعلّ الحديث بسبب ثابت بن محمد بل بيَّن أن العلة فيه من غيره؛ وهي الانقطاع بين أبي معان وابن سيرين، وجهالة أبي معان أيضاً، مما يدل على أن ثابتاً كانت له أحاديث مرضية ومقبولة عند البخاري وغيره.

٣- ومع كونه من شيوخ البخاري لكنه لم يخرج له سوى حديثين في (التوحيد والمناقب)؛ وهذا حال البخاري مع كثير من الرواة الثقات .

الحديث الثاني :

قال البخاري:"حدثني ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تهجد من الليل قال اللهم ربنا لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ولك الحمد أنت رب السماوات والأرض، ومن فيهن ولك الحمد أنت نور السماوات والأرض، ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك الحق والجنة حق والنار حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك خاصمت وبك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وأسررت وأعلنت وما أنت أعلم به مني لا إله إلا أنت"(١) .

قلت:

١ انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى"وجوه يومئذ ناضرة.." ، حديث رقم(٧٤٤٢)،ج ٩ ص ١٦٢ .

١- هذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع متفرقة من صحيحه(١) كلها تلتقي عند طريقين هما: سفيان الثوري وابن جريج عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وألفاظهما متقاربة جداً إلا في بعض الحروف أشار إليها البخاري في رواية قبيصة فقال في روايته: " قولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق.." ثم قال البخاري بعد أن ذكره؛ حدثنا ثابت بن محمد قال ثنا سفيان وقال:" أنت الحق وقولك الحق.."؛ لأن قبيصة لم يذكر"أنت الحق"؛ مما يدل على أن البخاري اعتمد لفظ ثابت بن محمد بدليل أنه أخرج جميع الطرق السابقة بمثل لفظ ثابت بن محمد؛ واعتماده هذا يدلنا على أن ثابتاً ضبط لفظ الحديث وإسناده ولم يخطئ فيه؛ فقد وافقه عليه الأكثرون .

٢- ثم أخرجه مسلم وقال حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن أبى الزبير عن طاووس عن ابن عباس..."(٢) بمثل لفظ حديث ثابت بن محمد مما يدل على ضبطه لحديثه أيضاً .

٣- ومما مضى لا أرى أي ضير في إخراج البخاري لحديث ثابت، وهو مما لا يستدرك عليه ولا ينتقد□ لله دره- ، ولا يخالف شرطه في صحيحه؛ والظاهر أن الناقد(الرافضي الهجري) غير بصير !

٣- حصين بن عبد الرحمن السلمي (أبو الهذيل الكوفي)(٣).

قال الحافظ ابن حجر:"حصين بن عبدالرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخر، من الخامسة مات سنة ست وثلاثين وله ثلاث وتسعون"(٤).

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، ج ٢ ص ٦٠ ، ج ٨ ص ٨٦ ، ج ٩ ص ١٤٣ ، ج ٩ ص ١٦٢ ، ج ٩ ص ١٧٥ .

٢ انظر : مسلم ، الصحيح ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ،حديث رقم (١٨٤٤)، ج ٢ ص ١٨٤ . .

٣ قلت : لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٤ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ص ١٧٠ .

قلت: حصين هذا وثقه: علي بن المديني(١)، و(يحيى بن معين وأبو زرعة وأبوحاتم)(٢) وأحمد(٣) وابن حبان(٤) والعجلي(٥) واحتج به أصحاب الكتب الستة .

ولكن بعض الأئمة وضعه في كتابه الخاص بالضعفاء كالبخاري والعقيلي وابن عدي! فأما البخاري فقد نُقل عنه أنه ذكره في كتابه"الضعفاء" وقد أشرت أنه لا يوجد اسمه ضمن الكتاب المطبوع الموجود بين أيدينا، ولكننا عرفنا أنه وضعه في كتابه الضعفاء مما نقله عنه الأئمة (الذهبي وابن رجب وابن حجر)؛ قال الذهبي:"والعجب من أبي عبد الله البخاري، ومن العقيلي، وابن عدي، كيف تسرعوا إلى ذكر حصين في كتب الجرح"(٦). وقال:"**وذكره البخاري في كتاب الضعفاء** وابن عدي والعقيلي، فلهذا ذكرته، وإلا فهو من الثقات"(٧). وقال ابن رجب:" وذكره البخاري أيضاً في كتاب الضعفاء"(٨) . وذكره ابن عدي في الضعفاء ولكنه قال عنه"أرجو أنه لا بأس به"(٩) . وذكره العقيلي في الضعفاء وقال :"حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل كوفي...حَدَّثَنَا محمد قال: حَدَّثَنا الحسن قلت لعلي: حصين؟ قال: حصين حديثه واحد؛ وهو صحيح؛ قلت: فاختلط؟ قال لا؛ ساء حفظه ؛وهو على ذاك ثقة؛ قال الحسن: سمعت يزيد بن هارون يقول اختلط"(١٠).

---

١ انظر : العقيلي ، الضعفاء ، ج ١ ص ٣١٤ .

٢ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٣ ص ١٩٣ .

٣ انظر : عبد الله بن أحمد ، العلل ، ج ١ ص ٢٣٥ .

٤ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ٦ ص ٢١٠ .

٥ انظر : العجلي ، معرفة الثقات ، ج ١ ص ٣٠٥ .

٦ انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٠ ج ٢٠ .

٧ النظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ص ٥٥٢ .

٨ انظر : ابن رجب الحنبلي ، شرح علل الترمذي ، ج ١ ص ٢٨٠ .

٩ انظر : ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، ج ٢ ص ٣٩٨ .

١٠ انظر : العقيلي ، الضعفاء ، ج ١ ص ٣١٤ .

قلت: ومن خلال النظر في كتب الرجال وقفت على السبب الباعث على وضعه في كتب الجرح؛ ذلك بأنه تغيّر وساء حفظه فنسي! وقد أشار إليه يزيد بن هارون نقله عنه البخاري فقال:"حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي؛...وقال أحمد عن يزيد بن هارون: طلبت الحديث وحصين حي؛ كان بالمبَارك ويقرأ عليه؛ وكان قد نسي"(١). ومن جهة أخرى فقد أشرت بأن العقيلي ذكر بأنه اختلط! ولكن الحافظ ابن حجر نفى أن يكون قد اختلط **معتمداً على: ما قاله شيخ البخاري علي بن المديني** بأنه نسي؛ والنسيان يعني أنه حصل له تغير في حفظه فساء ولكنه لم يختلط على الأرجح بدليل رواية كبار الأئمة عنه كـ(شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد الواسطي وغيرهم) كلهم روى عنه قبل التغيّر، ثم ذكر الحافظ من روى عنه بعد التغير:(حصين بن نمير ؛ولم يخرج له البخاري من حديثه عنه سوى حديث واحد)؛ وأبي عوانة ، وأبي بكر بن عياش و أبي كدينة وسليمان بن كثير وعبثر بن القاسم وعبد العزيز العمي وعبد العزيز بن مسلم ومحمد بن فضيل فأخرج من حديثهم ما توبعوا عليه"(٢) .

وأيضا على ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه:"قال سمعت أبي يقول:" حصين بن عبد الرحمن ثقة في الحديث، وفي آخر عمره ساء حفظه، صدوق"؛ وقال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن حصين بن عبد الرحمن؟ فقال: ثقة. قلت يحتج بحديثه؟ قال أي والله "(٣) .

وفي الجملة فحصين بن عبد الرحمن السلمي يحتج بحديثه؛ وهو ثقة مأمون من كبار أصحاب الحديث كما قال الإمام أحمد(٤)، ولكنه تغير، فمن روى عنه قبل التغير قبلناه، ومن روى عنه بعد التغير ننظر في حديثه ومن تابعه عليه. ومع هذا وجدنا من ينكر مسألة اختلاطه وتغيره كابن المديني

١ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٣ ص ٧٣ .

٢ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٣٩٥ .

٣ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٣ ص ٣٩٣ .

٤ انظر : العلل ومعرفة الرجال ، ج ١ ص ٢٣٥ .

رحمه الله تعالى ثم إن العقيلي لما ذكره في الضعفاء ذكر بأنه ثقة لم يختلط؛ ثم ذكر قول يزيد بن هارون بأنه اختلط، ولم يذكر ما يدل على اختلاطه. ومن ناحية أخرى؛ فإن الظاهر أن البخاري إنما ذكره في كتابه " الضعفاء " إنما ليخبرنا بأن بعض الناس ضعفه بسبب تغيره، فذكره ليبين أنه محتج به وأن أحاديثه في الجملة صالحة؛ إلا ما روي عنه بعد التغير؛ ولا غرو أن الأئمة جعلوه في رتبة الكبار من المحدثين .

وسنأخذ أنموذجاً من صحيح البخاري لأحد هؤلاء الذين رووا عنه بعد التغير(حصين بن نمير) ونتابع كيف أخرج البخاري حديثه عن حصين بن عبد الرحمن السلمي:

قال البخاري:"حدثنا مسدد حدثنا حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما قال عرضت علي الأمم ورأيت سواداً كثيراً سد الأفق فقيل هذا موسى في قومه"(١) .

قلت: كان الأولى بمن يريد أن ينتقد على البخاري! أن ينتقد إخراجه حديث حصين بن نمير لا حصين ابن عبد الرحمن! فهو أقل منه رتبة وحفظاً؛ وعلى كل حال فما أخرج البخاري عن حصين بن نمير إلا هذا الحديث المختصر؛ ثم ذكر له متابعات تقويه؛ فقد ذكر متابعة محمد بن فضيل له عن حصين بن عبد الرحمن(٢) وذكر الحديث مطولاً؛ ومتابعة أقوى تشد عضد ابن نمير وابن فضيل! وهي متابعة هشيم عن حصين بن عبد الرحمن لنفس الحديث و"هشيم أوثق الناس رواية عن حصين بن عبد الرحمن وهو ممن روى عنه قبل التغير؛كما ذكر الأئمة"(٣). وهكذا نجد أن البخاري لم يترك حصين بن نمير لوحده دون متابعةٍ تبين أنه ضبط الحديث؛ لذلك فلا يستدرك على البخاري إخراج

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، أحاديث الأنبياء ، باب وفاة موسى وذكره بعده ،حديث رقم (٣٤١٠)، ج ٤ ص ١٩٢ .

٢ انظر: البخاري ، الجامع الصحيح ، ج ٧ ص ١٦٣ .

٣ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٢ ص ٣٢٩ .

حديث الحصينين. ويضاف إلى هذا كله أن الإمام مسلم أخرج حديث هشيم عن حصين في صحيحه(١). وأنى لمثل(الرافضي الهجري) أن يدرك هذه المقاصد!!

٤ – حمران بن أبان(٢) .

ترجمته :

قال الحافظ ابن حجر:"حُمران بضم أوله ابن أبان مولى عثمان بن عفان اشتراه في زمن أبي بكر الصديق ثقة من الثانية؛ مات سنة خمس وسبعين وقيل غير ذلك، أخرج له الجماعة"(٣) .

قلت: ذكره البخاري في"التاريخ الكبير"(٤) وابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(٥)؛ ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ وقال ابن سعد:"كان كثير الحديث ولم أرهم يحتجون بحديثه"(٦)؛ وذكره ابن حبان في" الثقات" وقال:"قدم البصرة فكتب عنه البصريون"(٧). وردّ الذهبي كلام ابن سعد السابق فقال:" قال ابن سعد لم أراهم يحتجون به!! قال الحاكم: تُكُلِّم فيه بما لا يؤثر فيه؛ قلت: هو ثبت "(٨) .

---

١ انظر : مسلم، الصحيح، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، حديث رقم (٥٤٩)،ج ١ ص ١٣٧ .

٢ قلت : لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٣ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ص ١٧٩ .

٤ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٣ ص ٨٠ .

٥ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٣ ص ٢٦٥ .

٦ انظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٥ ص ٢٣٨ .

٧ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ٤ ص ١٧٩ .

٨ انظر : الذهبي ، الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، ص٨٨ .

قلت: واتهمه هذا المنتقد المسمّى(مرآة التواريخ) بأنه خان الأمانة بينه وبين عثمان بن عفان ويقصد الطعن في عدالته، فنقل عن ابن سعد قوله:" وكان سبب نزوله البصرة أنه أفشى على عثمان بعض سره، فبلغ ذلك عثمان، فقال: لا تساكني في بلد فرحل عنه، ونزل البصرة، واتخذ بها أموالاً، وله عقب"(١) .

قلت: ولكن الحافظ ابن عبد البر مال إلى توثيقه فقال:"أهل السير والعلم بالخبر قالوا: وكان حمران أحد العلماء الجلة، أهل الوداعة والرأي والشرف بولائه ونسبه "(٢) .

وعامة أهل العلم على توثيقه، مع كونه كثير الحديث! ولم ينقل تضعيفه إلا عن ابن سعد في قوله"لم أراهم يحتجون به"؛ وهذا جرح مبهم يقابل التعديل، والعلماء يقدمون التعديل والتوثيق على الجرح المبهم، ولذلك رد الذهبي هذا الجرح المبهم فقال:"هو حجة؛ وتُكُلِّم فيه بما لا يؤثر فيه؛وهو ثبت".

وأما تضعيف البخاري له فلم أقف عليه إلا في نقل الإمام الذهبي حيث قال:" **أورده البخاري في الضعفاء**، لكن ما قال ما بليته قط"(٣)؛ وهذا كما يظهر غير كاف لتضعيفه أيضاً، إذ لم أقف على نص كلام البخاري نفسه في الضعفاء، ويبدو أنه في " الضعفاء الكبير"□ المفقود أو غير المطبوع -،

١ انظر : ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٧ ص ١٤٨ .قلت : وقد نجد عذراً لحمران في فعلته هذه بأن عثمان بن عفان كان مريضاً وخشي الموت فأوصى بالخلافة لعبد الرحمن بن عوف وأخبر حمران بذلك ، فلما رأى حمران عبد الرحمن بن عوف أخبره بأن عثمان قد أوصى له ، فذهب وأخبر عثمان بأن حمران أفشى سره ،فخير عثمان حمران بأن يجلده أو يترك العمل عنده ، فتركه ونزل البصرة . وبقي الأمر سراً بين عبد الرحمن وعثمان وحمران ولم يطلع عليه أحد . وهذا الأمر لا يطعن في عدالته ولا أمانته ، فمن باب حرصه على عثمان قام بأخبار عبد الرحمن بن عوف بالسر . انظر : المزي ، تهذيب الكمال ، ج ٧ ص ٣٠٤.

٢ انظر : ابن عبد البر ، التمهيد ، ج ٢٢ ص ٢١١ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ١ ص ٦٠٤ .

ويبدو أن البخاري أورده إيراداً مجرداً من غير حكم عليه بالضعف، وهو ما يدل عليه قول الذهبي: (ما قال ما بليته)، يعني: أن البخاري لم يذكر سبب ضعفه.

وقد ترجم البخاري رحمه الله نفسه لحمران بن أبان في"التاريخ الكبير" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وعلى كل حال، فما أخرج البخاري في صحيحه لحمران هما حديثان اثنان فقط:

الحديث الأول:

قال البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي قال: حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه"(١).

وهذا الحديث من رواية حمران عن سيده عثمان بن عفان، وهي من أوثق الروايات وأصحها لقرائن مهمة منها: أن حمران كان ملازماً لعثمان يخدمه ويصحبه؛ بل كان حاجباً له؛ وكاتباً بين يديه، ولما كان يصلى مع عثمان بن عفان فإذا أخطأ فتح عليه. وكان قرابة عثمان يُجِلّون حمران كثيراً، ويقدرونه لأجل صحبته له"(٢) .

فحمران كان مقرباً جداً من عثمان وأحد الثقات من حوله الذين يستأمنهم على أخباره وحديثه! وبعد هذا ألا نقبل منه حديثاً يحدث به عن سيده عثمان وليس فيه ما يستنكر، بل جاءت له شواهد لا تعد كثرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفي فضل الوضوء .

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ، ج ١ ص ٥١ .قلت : رواه البخاري تحت الأرقام التالية : (١٥٩، ١٦٤، ١٩٣٤).

٢ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٣ ص ٢٢

وعلى فرض أن الإمام البخاري يضعف حمران على وجه العموم، فذلك لا يلزم منه أن يرد جميع أحاديثه، بل سبق وأن بينت أنه قد يخرج من حديثه ما يطمئن إلى صحته لقرائن وأدلة .

الحديث الثاني قال فيه: حدثنا محمد بن أبان قال: حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن أبي التياح قال سمعت حمران ابن أبان يحدث عن معاوية قال: إنكم لتصلون صلاة لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما رأيناه يصليها، ولقد نهى عنهما يعني الركعتين بعد العصر"(١).

وهذه الرواية كما نرى من رواية حمران عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في موضوع ساق له البخاري مجموعة من الأحاديث عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة في نفس الباب، وهذه المسألة ورد فيها الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تنهى عن الصلاة بعد العصر، فليس في رواية حمران شيء مستنكر ولا مستغرب، حتى يرد حديثه هنا فتأمل كيف انتقى البخاري من حديثه ما هو صحيح مقبول. والله تعالى أعلم .

٥- عباد بن راشد التميمي :

قلت: ذكره البخاري في"الضعفاء" فقال:"عباد بن راشد عن الحسن وثابت البناني روى عنه ابن مهدي **يهم شيئاً؛ وتركه يحيى القطان"**(٢) .

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:" عباد بن راشد التميمي مولاهم البصري البزار آخره راء؛ قريب داود ابن أبي هند، **صدوق له أوهام** من السابعة "(٣) .

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، ج ١ ص ١٥٢ .وذكر البخاري متابعة عمرو بن عباس لمحمد بن أبان في باب ذكر معاوية رضي الله عنه بنفس المتن الذي يرويه حمران. وانظر: البخاري ، الجامع الصحيح ،ج ٥ ص ٣٦

٢ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ٧٩ .

٣ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

قال الحافظ:"وثقه العجلي وأحمد بن حنبل؛ وضعفه يحيى القطان وأبو داود والنسائي؛ وقال أبو حاتم: صالح؛ **وأنكر على البخاري إدخاله إياه في الضعفاء**. قلت: له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي"(١) .

قال ابن أبي حاتم:"سألت أبي عن عباد بن راشد فقال صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء وقال يحول من هناك"(٢). وذكره العقيلي في "الضعفاء" وقال:"ثنا محمد بن عيسى، قال: حَدَّثَنا عمرو بن علي قال كان عبد الرحمن يحدثنا عن عباد بن راشد وكان يحيى يقول إذا ذكره قد رأيته"؛ وقال:"حدثنا محمد بن عيسى قال: حَدَّثَنا عباس قال: سَمِعْتُ يحيى قال: عباد بن راشد وعباد بن منصور وعباد بن ميسرة المنقري وعباد بن كثير كلهم ليس حديثهم بالقوي ولكنها تكتب"(٣).

قلت: ذكره البخاري في(التاريخ الكبير) وقال:"عباد بن راشد عن الحسن، هو التميمي، روى عنه ابن مهدى، وتركه يحيى القطان"(٤). وذكره ابن حبان في"الثقات"(٥). وقال النسائي في" الضعفاء ": " ليس بالقوي"(٦) .

وقال عبد الله بن أحمد:"قال أبي: عباد بن راشد ثقة ثقة"(٧). وقال ابن عدي:"وعباد بن راشد هذا ليس حديثه بالكثير؛ وحديثه مقدار ما له مما ذكرته؛ وما لم أذكره على الاستقامة"(١). وقال ابن

---

١ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٤١٢ .

٢ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٦ ص ٧٩ .

٣ انظر : ج ٣ ص ١٣١.

٤ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٦ ص ٣٦ .

٥ انظر : ج ٥ ص ١٤٣.

٦ انظر ، ج ١ ص ١٧٢ .

٧ انظر ، عبدالله بن أحمد ، العلل ، ج ٢ ص ٣٦٨ .

حبان:" كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فبطل الاحتجاج به"(٢) .

قلت: واستدرك الحافظ على ابن حبان فقال:"وليس هو من رواية عباد بن راشد إنما هو من رواية عباد ابن كثير فهذا عندي من أوهام ابن حبان"(٣). ومال الشيخ الألباني إلى أن البخاري لم يحتج به؛ بل روى له مقروناً بغيره؛ فغاية حديثه أن يكون حسناً "(٤).

قلت: وخلاصة أمر عباد بن راشد أنه متكلم فيه، فمن الأئمة من قوى أمره ، ومنهم من ضعفه بسبب حفظه؛ ثم إن البخاري كما ذكر ابن حجر لم يرو عنه إلا في الصحيح سوى حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار؛ وسأذكر كيفية إخراج البخاري لحديث عباد بن راشد :

قال البخاري: حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا عباد بن راشد حدثنا الحسن قال: حدثني معقل بن يسار قال كانت لي أخت تخطب إلي .

وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن .

حدثني معقل بن يسار حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا يونس عن الحسن أن أخت معقل بن يسار طلقها زوجها فتركها حتى انقضت عدتها فخطبها فأبى معقل فنزلت "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن""(٥).

---

١ انظر : ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، ج ٤ ص ٣٤١ .

٢ انظر : ابن حبان ، المجروحين ج ٢ ص ١٦٣ .

٣ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٥ ص٨١ .

٤ انظر : الألباني ، أصل صفة صلاة النبي ، ج ٢ ص٧٥٣ .

٥ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب : وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن، حديث رقم(٤٥٢٩) ، ج ٦ ص ٣٦ .

فكما نلاحظ من طريقة سياق البخاري لحديث عباد فإنه ساق متابعة يونس له عن الحسن مباشرة ، حتى يبن أنه قد ضبط حديثه ولم يخطئ فيه. ويلاحظ أن البخاري لم يخرج أي حديث آخر في الباب وذلك لأن حادثة معقل بن يسار مع أخته كانت سبباً في نزول آية الإعضال، فهي واقعة خاصة ولا يوجد غيرها يروى في هذا الباب .

وهذه عادة البخاري رحمه الله تعالى إذا لم يجد في الباب غير حديث المتكَلّم فيه، انتقى من صحيح حديثه ثم أتبعه بمتابعة أو أكثر ليبين أنه كان ضابطاً لحديثه. فتأمل يا (هجري). والله تعالى أعلم .

٦- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي الشامي .

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:"عبد الرحمن بن يزيد بن جابر؛ الأزدي؛ أبو عتبة الشامي؛ الداراني؛ ثقة"(١).

قلت: هذا الراوي هو من الثقات الأثبات، ولكن من يجهل الصنعة الحديثية ولم يمخر كتب الرجال لا يستطيع التفرقة بين هذا الراوي الثقة؛ وبين أخر اسمه عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الأسلمي الضعيف؛ لذلك أشكل على هذا الرافضي المعترض هذين الإسمين، فاتهم البخاري جزافاً أنه أخرج عن ابن تميم الأسلمي. فتأمل .

وقد أشار إلى هذا الخلط بينهما أبو حاتم الرازي، والخطيب البغدادي، نقل ذلك الحافظ ابن حجر فقال:"عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي أحد الثقات الأثبات؛ وثقه الجمهور؛ وقال الفلاس وحده: ضعيف الحديث؛ حدث عن مكحول أحاديث مناكير رواها عنه أهل الكوفة .

١ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٣٥٣ .

وتعقب ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب: بأن الذي روى عنه أهل الكوفة؛ أبو أسامة وغيره؛ هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم؛ **وكانوا يغلطون فيقولون ابن جابر؛ قال: فالحمل في تلك الأحاديث على أهل الكوفة الذين وهموا في اسم جده** ؛ وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة .

قلت(ابن حجر): وقد بيّن ما وقع لأبي أسامة وغيره من ذلك؛ ابن أبي حاتم عن بعض شيوخه؛ وأبو بكر بن أبي داود، وأبوه، وأبو بكر البزار، وغيرهم، وابن جابر احتج به الجماعة "(١) .

وقال الحافظ:"وقال ابن المديني: يعد في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة. وقال يعقوب ابن سفيان: عبدالرحمن ويزيد ابنا جابر ثقتان؛كانا نزلا البصرة؛ ثم تحولا إلى دمشق...وقال موسى بن هارون: روى أبو أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر؛ وكان ذلك وهماً منه! وهو لم يلق ابن جابر؛ وإنما لقي ابن تميم؛ فظن أنه ابن جابر؛ وابن جابر: ثقة. وابن تميم: ضعيف"(٢).

وقال الذهبي: **"أحد العلماء الثقات؛ لم أر أحداً ذكره في الضعفاء غير أبي عبدالله البخاري، فإنه ذكره في الكتاب الكبير في الضعفاء، فما ذكر له شيئاً يدل على ضعفه أصلاً**..."(٣).

قلت: والظاهر أن الإمام الذهبي لم ينتبه لصنيع الإمام البخاري في إيراد اسم عبد الرحمن بن يزيد ، فالبخاري إنما أورد في كتابه "الضعفاء الصغير" اسم عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، وألمح إلى وجود فرق بينهما فقال:"عبد الرحمن بن يزيد السلمي يعد في التابعين؛ عن مكحول مرسل؛ روى عنه الوليد بن مسلم مناكير؛ روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وحسين الجعفي؛ فقالوا:ا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ! قال: أخبرت عن مروان عن الوليد بن مسلم أنه قال: لا تروووا عنه فإنه كذاب"(٤). والبخاري رحمه الله تعالى إذا أورد في كتابه "الضعفاء" راوياً ثقة ،فإنما ليدلل على ثقته وأنه ليس

١ انظر : ابن حجر ، مقدمة الفتح ، ج ١ ص ٤١٩ .

٢ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٦ ص ٢٦٦ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٢ ص ٥٩٨ .

٤ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ٧٤ .

بضعيف! لأنه وجد من يقول بتضعيفه؛ أو تكلم فيه الناس؛ وخاصة أهل الكوفة كانوا يغلطون في اسميهما، والظاهر أن أصل هذه المشكلة صدرت من أبي أسامة وحسين الجعفي الكوفيين؛ قال البخاري:"روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وحسين الجعفي؛ فقالو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر"؛ ثم قرر هذه المسألة وبيّن الخطأ فيها فقال :"وأما أهل الكوفة فرووا عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وهو ابن يزيد بن تميم ليس بابن جابر، وابن تميم : منكر الحديث"(١). ونستفيد□ أيضاً – من قول الذهبي السابق أن البخاري ذكر عبد الرحمن بن يزيد في كتابه " المفقود" الضعفاء الكبير .

وبالنسبة لتضعيف الفلاس الذي انفرد بتضعيف"عبد الرحمن بن يزيد بن جابر" الثقة! فقد رد عليه الخطيب البغدادي فقال:"كأنه اشتبه على الفلاس بابن تميم". وهذا يحصل؛ وليس بمستغرب من الفلاس أو غيره؛ فكم من راوٍ اشتبه على الأئمة بآخر! وجلّ من لا يسهو!

الخلاصة؛ أن البخاري روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة ولم يرو عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الضعيف.

٧- عطاء بن عبد الله أبو مسلم الخراساني (عطاء بن أبي مسلم الخراساني) .

ترجمته :

قال البخاري:"عطاء بن عبد الله وهو ابن أبي مسلم البلخي مولى المهلب بن أبي صفرة؛ سألت عبد الله ابن عثمان عن عطاء؟ قال: سكن الشام. سمع سعيد بن المسيب؛ روى عنه: مالك ومعمر؛ قال الحسن: عن ضمرة عن ابن عطاء: مات سنة خمس وثلاثين ومائة وولد سنة خمسين "(٢) .

قال الحافظ ابن حجر:"عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني؛ واسم أبيه ميسرة ؛وقيل: عبدالله. صدوق يهم كثيراً؛ ويرسل ويدلس. من الخامسة مات سنة خمس وثلاثين؛ لم يصح أن البخاري أخرج له"(١).

١ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٥ ص ٣٦٥ ، التاريخ الأوسط ، ج ٣ ص ٥٣٧ .

٢ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ٩٣ ؛ التاريخ الكبير ، ج ٦ ص ٤٧٤ .

قلت: وذكره العقيلي في "الضعفاء"(٢)؛ وقال ابن عدي:" وأرجو أنه لا بأس به"(٣) ؛ وقال ابن حبان:" وكان من خيار عباد الله؛ غير أنه ردئ الحفظ؛ كثير الوهم؛ يخطئ؛ ولا يعلم فحمل عنه؛ فلما كثر ذلك في روايته، بطل الاحتجاج به"(٤). ولكن الذهبي علق على رأى ابن حبان هذا فقال: "هذا القول من ابن حبان فيه نظر"(٥)؛ فقد وثقه: ابن معين؛ وقال الدارقطني: هو في نفسه ثقة، لكن لم يلق ابن عباس -يعني: أنه يدلس-؛ وقال النسائي:ليس به بأس؛ وقال أحمد: ثقة؛ وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، معروف بالفتوى والجهاد؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ وقال حجاج بن محمد: حدثنا شعبة حدثنا عطاء الخراساني، وكان نسياً؛ وقيل: إن الذي في تفسير سورة نوح من (صحيح البخاري) هو عطاء الخراساني، وليس بجيد، بل هو عطاء بن أبي رباح؛ فعلى هذا لا شيء للخراساني في (صحيح البخاري)؛ **وذكره البخاري في (الضعفاء)**. وقال الترمذي في (علله): قال محمد -يعني البخاري-:ما أعرف لمالك رجلاً يروي عنه يستحق أن يترك حديثه غير عطاء الخراساني. قلت: ما شأنه؟قال: عامة أحاديثه مقلوبة. ثم قال الترمذي: هو ثقة، روى عنه مثل مالك ومعمر ولم أسمع أحداً من المتقدمين تكلم فيه "(٦) .

قلت: وقال الحافظ: وقد ترجم البخاري لعطاء الخراساني ترجمتين أحدهما عطاء بن عبد الله قال هو ابن أبي مسلم والثاني عطاء بن ميسرة وقال الخطيب في الموضح هما واحد .

---

١ انظر ، ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٣٩٢ .

٢ انظر ، ج ٣ ص ٤٠٥ . وذكر قصة كذب عطاء على ابن المسيب وساقها بأسانيد مختلفة !! .

٣ انظر : ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، ج ٥ ص ٣٦١ .

٤ انظر ، ابن حبان ، المجروحين ، ج ٢ ص ١٣٠ .

٥ انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١١ ص ١٧٨ .

٦ انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، وانظر : الذهبي ، المغني في الضعفاء ، ج ٢ ص ٤٣٢ ؛ وقال عن عطاء : صدوق مشهور

قلت: تبين لي بعد البحث أن عطاء الخراساني كان مثار جدل بين أهل النقد، هل الذي روى عنه البخاري هو الخراساني أم عطاء بن أبي رباح؟ فالخراساني متكلم فيه من قبل حفظه وذكره البخاري في ضعفائه؛ والآخر ثقة .

فالرافضي يؤكد أن الذي روى عنه البخاري هو الخراساني الذي ذكره في كتابه الضعفاء-يغمزه به- ووجدت من المعاصرين من يقول بقوله كالشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور بشار عواد!! اعتماداً على كلام الحافظ المزي في اعتبار الخراساني من رجال البخاري فقال في ترجمة عطاء الخراساني:" روى له البخاري حديثين لم ينسبه في واحد منهما، والظاهر أنه اعتقد أنه عطاء بن أبي رباح"(١) . وأما الحافظ ابن حجر والذهبي والدارقطني والجياني والحاكم واللالكائي والكلاباذي وغيرهم لم يذكروه في رجاله .

ثم قام الخطيب البغدادي بإزالة الغموض الذي اعترى هذه المسألة فقال:"كل حديث يرويه ابن جُرَيْج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أَبي رباح، لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لقيه، وإنما كان يرسل الرواية عنه وقلّ حديث يرويه ابن جُرَيْج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه؛ وأما أحاديث عطاء بن أَبي رباح فأكثرها بل عامتها، يقول فيها ابن جُرَيْج: أخبرني عطاء من غير أن ينسبه"(٢) .

ثم قال الحافظ ابن حجر:"لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح وأما الخراساني فليس من شرطه لأنه لم يسمع من ابن عباس؛ لكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً

١ انظر ، المزي ، تهذيب الكمال ، ج ٢٠ ص ١١٥ .

٢ انظر ، المزي ، تهذيب الكمال، ج ٢٠ ص ١١٥ .

فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعاً؛ فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ولا بد للجواد من كبوة والله المستعان "(١) .

وقال الحافظ ابن رجب:"عطاء الخراساني ثقة، ثقة، عالم رباني، وثقة كل الأئمة ما خلا البخاري، ولم يوافق على ما ذكره، وأكثر ما فيه أنه كان في حفظه بعض سوء؛ قال شعبة نا عطاء الخراساني، وكان نسياً؛ وقال ابن معين عنه: هو ثبت، وكان كثير الإرسال؛ وكان سفيان الثوري يحث على الأخذ عنه، ووثقه الأوزاعي وأحمد وعلي ويحيى ويعقوب بن شيبة ومحمد بن سعد والعجلي والطبراني والدارقطني؛ وقد بيّن الترمذي في علله أن ما ذكره البخاري لم يوافق عليه، وأنه ثقة عند أهل الحديث؛ قال: ولم أسمع أن أحداً من المتقدمين تكلم فيه!

وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة ثبت. قال: وهو مشهور، له فضل وعلم، ومعروف بالفتوى والجهاد، روى عنه مالك بن أنس، وكان مالك ممن ينتقي الرجال .

وأما الحكاية عن سعيد بن المسيب أنه كذبه فيما روى عنه فلا تثبت، وقد كذب ابن المسيب عكرمة ، ولم يتركه البخاري بتكذيبه، بل خرّج له، واعتذر عن تكذيب من كذبه في كتاب القراءة خلف الإمام ، وعن تكذيب مالك لابن إسحاق؛ قال البخاري: لو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشئ واحد ولا يتهمه في الأمور كلها....وعطاء الخراساني أحق أن يعتذر عما قاله ابن المسيب إن صح، وزعم البخاري أن عبد الكريم أبا أمية مقارب في الحديث، وهو عند جميع الأئمة مباعد الحديث جداً، ليس بين حديثه وبين حديث الثقات قرب البتة"(٢) .

قلت: وأما بالنسبة لتفسير عطاء الخراساني عن ابن عباس فهو ليس تفسيراً كاملاً للقرآن؛ وإنما الموجود منه بضعة مواضع لآيات معلومة، ومع هذا فلندع المجال لابن حبان يخبرنا بحقيقة هذا

١ انظر : ابن حجر ، مقدمة الفتح ، ج ١ ص ٣٧٤ .

٢ انظر : ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، ج ١ ص ٤٨٢ . باختصار .

التفسير؛ فيقول في ترجمة موسى بن عبد الرحمن الصنعاني:"موسى بن عبد الرحمن الصنعاني: شيخ دجال يضع الحديث، روى عنه عبدالغني بن سعيد الثقفي وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتابا في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، ولم يحدث به ابن عباس ولا عطاء سمعه من ابن عباس؛ ولا ابن جريج سمع من عطاء وإنما سمع ابن جريج من عطاء الخراساني عن ابن عباس في التفسير أحرفاً شبيهاً بجزء؛ وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئاً ولا رآه"(١) .

قلت: وبالنسبة لتضعيف البخاري لعطاء الخراساني؛ فبالرغم من أن البخاري جعل عامة أحاديثه مقلوبة ونعته بالضعف إلا أن بقية العلماء احتجوا بحديثة الخالي من الوهم والخطأ وروى عنه مسلم وأصحاب السنن الأربعة؛ ووثقه ابن معين وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة ؛صدوق؛ قلت: يحتج به؟ قال: نعم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه؛ وتوثيق هذا العدد الغفير له يدفع رأي البخاري فيه ومع هذا الدفع تبقى لعطاء أوهامه وعلله .

ثم وبعد هذا هل عطاء الموجود في إسناد البخاري هو الخراساني أم ابن أبي رباح؟ فإن قلنا أنه الخراساني؛ فقد جاء هذا مصرحاً به في رواية عبد الرزاق في تفسيره فحينئذ يصبح الإسناد منقطعاً؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الله بن عباس! وهذا يخالف شرط البخاري في اتصال أسانيد كتابه !

وإن قلنا إنه ابن أبي رباح؛ فقد لازمه ابن جريج بضعة عشر عاماً وأخذ عنه العلم؛ وعطاء بن أبي رباح سمع من ابن عباس، وإذا أبهم عطاء فهو ابن أبي رباح لأن ابن جريج متخصص بالرواية عنه؛ ولعله لهذا خرّج الإمام البخاري هذا الأثر؛ ويحتمل أن يقال بأن ابن جريج رواه عن العطاءين؛ وهذا ليس ممتنعاً .

---

١ انظر : ابن حبان ، المجروحين ، ج ٢ ص ٢٤٢ .

وقد نجيب إجابة أخرى؛ بما أن ابن عباس رضي الله عنهما حينما ذكر أن (ود وسواع ...) أسماء رجال صالحين جعل البخاري تلك الرواية أصل في تفسير الآية، ورواها بإسناده المتصل لابن عباس، وكون عطاء ذُكر عند البخاري بلا نسبة، لا يعني أنه عند البخاري عطاء الخُرساني، وأدلّل على ذلك بأن التفريق في روايات ابن جريج عن عطاء؛ إذا كانت من رواية علي بن المديني وخاصة في التفسير ؛ فإن علي بن المديني معروف بأنه إمام في العلل؛ والبخاري تلميذه، فلا يخفى عليه تعليل علي بن المديني لهذه الرواية .

والبخاري قال عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس؛ ومن المقرر في علم الرجال أن ابن جريج ممن عرف بالتدليس؛ ولكن إذا قال: قال عطاء؛ فإن قوله محمول على السماع؛ وسماعه إنما هو من عطاء ابن أبي رباح وليس من عطاء الخرساني، فنستدل بذلك على أن هذه الرواية عند البخاري إنما هي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، وإسنادها متصل في غاية الصحة.

وابن حجر حينما عرض لهذه المسألة وأراد الخروج من الإشكال؛ قال: أولاً: هي عندي عن عطاء الخرساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعا؛ لأن البخاري رحمه الله مشترط في صحيحه أن لا يروي الحديث إلا إذا كان متصلاً؛ وهو لا يخفى عليه أن ابن جريج يروي عن عطاء الخرساني بانقطاع، وأن عطاء الخرساني روايته عن ابن عباس منقطعة؛ لا يخفى عنه ذلك؛ لأنه من مشاهير العلم، ولأنه لم يروِ بهذه الترجمة مما يُظَن أنه عن عطاء الخرساني إلا حديثين، فهو رواها مسندة متصلة، فمن نازع في صحتها ينازع البخاري رحمه الله في تصحيحه .

ثانياً: أن عطاء في الرواية هو عطاء بن أبي رباح؛ ولو كان روي في تفسير عبد الرزاق وتفسير ابن جريج التصريح بأنه عطاء الخرساني فإنّ ابن جريج قد يسمع من هذا وهذا؛ قد يأخذ من عطاء بن أبي رباح، وقد يأخذ بواسطة عن عطاء الخرساني فهذا محتملٌ وتغليط البخاري رحمه الله في تصحيحه للحديث هذا غير وارد"(١).

١ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٨ ص ٦٦٧ . بتصرف واختصار .

ثم إن الذين ذكروا هذه العلة ليسوا من المتقدمين من حفاظ الأحاديث، وإنما هم من المتأخرين، والمتقدمون من أهل الحديث أتقن لعلل الحديث ممن جاء بعدهم وأفهم .

ثم لا بد من ملاحظة أمر أن هذا الخلاف يدور حول أثر عن ابن عباس وليس حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ بالاضافة إلى أنه يتعلق باسماء أصنام وبيان أصلها! فقد أخرج البخاري في تفسير سورة نوح قال: حدثنا إبراهيم ابن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج وقال عطاء عن ابن عباس صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد... الحديث"(١) . والله تعالى أعلم .

٨-قريش بن أنس(٢)

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:"قريش بن أنس الأنصاري، ويقال الأموي؛ أبو أنس البصري؛ صدوق؛ تغير بأخرة، قدر ست سنين. من التاسعة مات سنة ثمان ومائتين "(٣).

قلت: قال البخاري:"حدثني إسحاق بن إبراهيم بن حبيب قال: مات قريش بن أنس سنة تسع ومئتين، وكان اختلط ست سنين في البيت"(٤) . وقال:"قال علي بن المديني: وكان ثقة"(٥) .

قال الحافظ ابن حجر:"قريش بن أنس البصري وثقه ابن المديني؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به إلا أنه تغير؛ قلت(ابن حجر): روى له الشيخان وأصحاب السنن الثلاثة؛ لكن لم يخرج له البخاري سوى حديثه عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن سمرة في العقيقة! أخرجه عن عبد الله بن أبي

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب التفسير ، باب ولا تذرن ودا ولا سواعا ولا يغوث..، حديث رقم(٤٩٢٠)، ج ٦ ص ١٩٩.

٢ قلت: لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٣ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٤٥٥ .

٤ انظر : البخاري ، التاريخ الصغير ، ج ٤ ص ٩٢٩ .

٥ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٧ ص ١٩٥ .

الأسود عنه؛ وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه وقد حدث به البخاري خارج الصحيح عن علي بن المديني عن قريش بن أنس ورواه عنه الترمذي في جامعه "(١) .

وقال أيضاً:"كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين؛ واستمر على ذلك ست سنين؛ فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح ؛ وليس له في البخاري سوى هذا الموضع، وقد أخرجه الترمذي عن البخاري عن علي ابن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود؛ فكأن له فيه شيخين .

وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش! وزعم أنه تفرد به؛ وأنه وهم ؛ وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا؛ وقال: ما أراه بشيء !

لكن وجدنا له متابعاً أخرجه أبو الشيخ والبزار عن أبي هريرة كما سأذكره؛ وأيضاً فسماع علي بن المديني وأقرانه من قريش كان قبل اختلاطه؛ فلعل أحمد إنما ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط "(٢)

وقال ابن حبان:"كان سخياً صدوقاً؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ حتى كان لا يدري ما يحدث به؛ وبقى ست سنين في اختلاطه؛ فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره؛ لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد. فأما فيما وافق الثقات فهو المعتبر بأخباره تلك"(٣).

قال الذهبي:"صدوق مشهور. وثقة يحيى بن معين، والنسائي، وابن المديني. وقال النسائي: تغير قبل موته بست سنين. **وقال البخاري في الضعفاء: اختلط ست سنين في البيت**"(٤).

١ انظر : ابن حجر ، مقدمة الفتح ، ص ٤٣٥ . ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٧ ص ١٤٣ .

٢ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ج ٩ ص ٥٩٣ .

٣ انظر : ابن حبان ، المجروحين ، ج ٢ ص ٢٢٠ .

٤ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٣ ص ٣٨٩ .

وقال الحافظ:"سماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه مثل ابن أبي العوام ويزيد بن سنان البصري وبكار القاضي وأبي قلابة والكديمي ...وقال أبو حاتم الرازي: يقال أنه تغير عقله وكان سنة (٢٠٣) صحيح العقل"[١] .

قلت: ذكر "الرافضي الهجري" أن البخاري أخرج لقريش بن أنس في صحيحه، وقد ذكره في كتابه" الضعفاء"! ولكن سيظهر لنا كيف أخرج البخاري رواية قريش، وما هي رتبته ؟

ذكر الحافظ أن البخاري لم يرو عن قريش إلا حديثاً واحداً وهو: قال البخاري حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن ممن سمع حديث العقيقة فسألته فقال: من سمرة بن جندب"[٢] .

قريش بن أنس وثقه العلماء، ونقل البخاري عن شيخه علي بن المديني أنه وثقه، ولم نجد تضعيفاً من البخاري سوى أنه ذكر أنه اختلط قبل وفاته بست سنوات، وفي بيته! والعادة في مثل حال قريش بن أنس من الثقات المختلطين، أن رواية من روى عنه قبل الاختلاط قبل منه؛ ومن روى عنه بعد الاختلاط فلا نقبل منه. فبين الحافظ ابن حجر أن الحديث المذكور في صحيح البخاري رواه عبد الله بن أبي الأسود وهو شيخ للبخاري، وقد روى عن قريش قبل الاختلاط وهو من طبقة علي بن المديني ويحيى بن معين ومن في طبقتهما؛ لذلك فلا يستدرك على البخاري أن يروي عن قريش، ثم إن البخاري□ إن ثبت أنه وضعه في الضعفاء□ إلا ليبين أنه اختلط وتغير قبل موته؛ فلما ذكره في "تاريخه الأوسط" وهو مخصص لذكر وفيات وتواريخ الرواة ذكر أنه اختلط قبل موته ست سنوات.

---

١ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٨ ص ٣٣٥ .

٢ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ،كتاب العقيقة ، باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة،حديث رقم(٥٤٧٢)، ج ٧ ص ١٠٩

مع العلم أن الإمام أبا حاتم الرازي والحافظ ابن حجر لم يذكرا أن البخاري ذكره في كتابه الضعفاء (لا الكبير ولا الصغير)؟ مما يشعرنا بأن الإمام الذهبي قد يكون وهم؛ فبدل أن يقول ذكره في تاريخه الأوسط قال في كتابه الضعفاء.

ويضاف إلى هذا أن البخاري لما ذكره في باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيقة، لم يأت في حديث قريش أي إشارة للأذى على الصبي، فنفهم من هذا أن إخراج البخاري لحديث قريش لسبب آخر ذكره الترمذي فقال:"أخبرني محمد بن إسمعيل(البخاري) حدثنا علي بن أبي عبد الله يعني – ابن المديني – عن قريش بن أنس بهذا الحديث؛ قال محمد: قال علي: وسماع الحسن من سمرة صحيح واحتج بهذا الحديث "(١) ؛ مما يعني أن البخاري ذكره لإثبات سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب لحديث العقيقة .

ونستفيد فائدة أخرى من هذا الحديث، أن علي بن المديني تابع عبد الله بن أبي الأسود عن قريش بن أنس مما يقوي رواية قريش، ودفع توهم الخطأ بسبب الاختلاط. وقد روى عنه ثقتان (ابن المديني وابن أبي الأسود) وهما شيخا البخاري. والله تعالى أعلم .

٩- كهمس بن المنهال السدوسي البصري.

قال البخاري:"كهمس بن المنهال عن: سعيد بن أبي عروبة؛ قال إسماعيل بن حفص عن أبيه:كان يقال فيه القدر"(٢).

قال الحافظ ابن حجر:" كهمس بن المنهال السدوسي؛ أبو عثمان البصري؛ اللؤلؤي؛ صدوق رمي بالقدر؛ من التاسعة"(٣) .

١ انظر : الترمذي ، الجامع ، باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر ، ج ١ ص ٣٤٠ .

٢ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ١٠١ .

٣ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٤٦٢ .

وقال ابن أبي حاتم:"وسألت أبي عنه فقال: كان من أصحاب ابن أبي عروبة؛ يكتب حديثه محله الصدق، **قال أبو محمد: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول: يُحوّل من كتاب الضعفاء**"(١).

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال:"كهمس بن المنهال السدوسي يروي عن سعيد بن أبي عروبة، روى عنه البصريون ؛ وكان يقول بالقدر"(٢).

وقال الذهبي:"اتهم بالقدر؛ **وله حديث منكر أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء**. وقال أبو حاتم: محله الصدق، والحديث هو عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين "(٣).

وقال الحافظ ابن حجر:" روى له البخاري حديثاً واحداً في مناقب عمر مقروناً بغيره"(٤).

قلت وهو: قال البخاري حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد؛ وقال لي خليفة حدثنا محمد ابن سواء وكهمس بن المنهال قالا: حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صعد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أحد ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فضربه برجله قال اُثبت أُحد فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيدان"(٥) .

وهذا الحديث له شاهد عند البخاري قال: حدثني محمد بن بشار حدثنا يحيى عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحداً، وأبو بكر وعمر وعثمان فرجف بهم فقال:" أثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان"(٦) .

---

١ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٧ ص ١٧١ .

٢ انظر : ج ٩ ص ٢٧ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٣ ص ٤١٦ .

٤ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٨ ص ٤٠٥ .

٥ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب مناقب عمر ، ج ٥ ص ١٤ .

٦ البخاري ، الجامع الصحيح ، باب مناقب أبي بكر ، ج ٥ ص ١١ .

قلت: ومن البيان السابق لا بد من التعرف على طريقة البخاري في إخراج حديث كهمس:

١-روى البخاري هذا الحديث من طريقين :

الأولى: مسدد عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة. والثانية: من طريق محمد بن سواء وكهمس ابن المنهال مقرونين معاً؛ ويزيد بن زريع ومحمد بن سواء من أثبت الناس في سعيد بن أبي عروبة وأقربهم إليه، وأما كهمس فهو من أصحاب ابن أبي عروبة وهو أقل شأناً منهما في ابن أبي عروبة، فساق الحديث من طريقهما وقرن معهما كهمساً للدلالة على ضبطه لحديثه؛ وقرنه مع محمد بن سواء لبيان اتحاد لفظيهما؛ ولبيان أن لسعيد بن أبي عروبة أكثر من راوٍ لهذا الحديث عنه.

٢-ومما سبق فالظاهر أن البخاري إنما أدخله في الضعفاء لبيان مذهبه لا لحديثه، والقول بالقدر ليس جرحاً معتبراً ترد به الرواية، فلم يسلم من القول بالقدر طوائف من ثقات الرواة وقد خرّج عنهم البخاري ومسلم، فما بالك بأهل البصرة الذي قال فيهم الإمام أحمد:"نحن نحدث عن ٣ القدرية، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية"(١)؛ ولا غرو أن محمد بن سواء رمي بالقدر وكهمس رمي بالقدر وهكذا .

٣- وأما حديثه المنكر الذي أشار إليه الذهبي فقد أخرجه البخاري في "تاريخه الكبير" في ترجمة كهمس ابن المنهال فقال:"كهمس بن المنهال عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين"؛ قاله سعيد بن عفير سمع كهمساً السدوسي؛ قال إسماعيل بن جعفر عن أبيه :كان يقول فيه القدر"(٢) ؛ وقد يفعل البخاري ذلك كي يخبرنا بأنه يعرف من هو كهمس بن المنهال، ويعرف حديثه المنكر، وكأنه يقول لنا: لا تستدركوا عليّ الرواية عن كهمس بسبب هذا الحديث المنكر! فأنا أعرفه وأعرف تهمته بالقدر! فانتقيت من صحيح حديثه وقرنت معه محمد بن سواء وذكرت متابعة يزيد بن زريع لهما عن ابن أبي عروبة؛ حتى تعلموا

١ انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج ١٢ ص ١٩٩ .

٢ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٧ ص ٢٤٠ .

أن كهمساً ضبط حديثه ٤-فكما نرى أن المعترض الرافضي(الهجري) ليته ما ألقى تهمته جزافاً دون فهم ولا إدراك لمنهج البخاري ولا لطريقته؛ فوقع في خلط عجيب. فلله درك يا بخاري. والله تعالى أعلم .

١٠- محمد بن سليم أبو هلال الراسبي .

ذكره البخاري في "الضعفاء الصغير" فقال:"محمد بن سليم أبو هلال الراسبي؛ ولم يكن من بني راسب! إنما كان نازلاً فيهم؛ وكان يحيى بن سعيد لا يروى عنه، وابن مهدي يروى عنه، بصري، هو مولى ابن لؤي من قريش "(١) .

وقال الحافظ ابن حجر:"محمد بن سليم أبو هلال الراسبي؛ بمهملة ثم موحدة؛ البصري؛ قيل كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين؛ من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين"(٢) .

وقال ابن أبي حاتم:"قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن أبي هلال يعني الراسبي: قد احتُمل حديثه إلا أنه يخالف في حديث قتادة؛ وهو مضطرب الحديث عن قتادة؛ وعن يحيى بن معين أنه قال: أبو هلال الراسبي صويلح؛ وقال مرة :ليس بصاحب كتاب ليس به بأس، وسئل مرة عن أبي هلال الراسبي كيف روايته عن قتادة؟ فقال: فيه ضعف، صويلح؛ وسمعت أبي يقول: كان سليمان بن حرب جيد الرأي في أبي هلال الراسبي، وسألت أبي عن أبي هلال الراسبي؟ فقال: محله الصدق؛ لم يكن بذاك المتين، قلت: سلام بن مسكين أحب إليك أو أبو هلال؟ قال أبو هلال أشبه بالمحدثين وما

١ انظر : ص ١٠٦ . قلت : وذكره البخاري في : التاريخ الكبير، ج ١ ص ١٠٥ .

٢ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٤٨١ .

أقربهما في السن، وسئل أبو زرعة عن أبي هلال الراسبي: فقال ليّن؛ **قال أبو محمد أدخله البخاري في كتاب الضعفاء! فسمعت أبي يقول: يُحوّل من كتاب الضعفاء** "(١) .

قلت: وذكره العقيلي في "الضعفاء"(٢)؛ وقال ابن عدي في"الكامل":"ولأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه وهو ممن يكتب حديثه"(٣)،وذكره النسائي في "الضعفاء" وقال:" ليس بالقوي "(٤)

وذكره ابن حبان في "المجروحين"، وقال:"كان أبو هلال شيخاً صدوقاً إلا أنه كان يخطئ كثيراً من غير تعمد حتى صار يرفع المراسيل ولا يعلم؛ وأكثر ما كان يحدث من حفظه؛ فوقع المناكير في حديثه من سوء حفظه، اختلف فيه يحيى و عبدالرحمن؛ وقال أبو حاتم: والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي: **ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات؛ والاحتجاج بما وافق الثقات؛ وقبول ما انفرد من الروايات التى لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير"**(٥). قلت: وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"(٦) .

وقال الذهبي:" وثقه أبو داود"(٧). وقال أبو الوليد الباجي:" أخرج البخاري في الرقاق عن عثمان بن الأسود عن أبي مليكة عن عائشة حديث من نوقش الحساب عذب؛ ثم قال تابعه ابن جريج

---

١ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ،ج ٧ ص ٢٧٣ .

٢ انظر : ج ٤ ص ٧٤ .

٣ انظر : ج ٦ ص ٢١٦ .

٤ انظر : ص ٢١٢ .

٥ انظر : ج ٢ ص ٢٨٣ .

٦ انظر : ج ٣ ص ٦٨ .

٧ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج٣ ص ٥٧٤.

ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة؛ ولم أر لمحمد بن سليم في الكتاب ذكراً على وجه الإخراج عنه"(١) .

وقال ابن حجر:"**روى له البخاري في التعاليق**"(٢). وقال:" **استشهد به البخاري في التعبير**"(٣)

قلت: ومن خلال هذه الترجمة نقف على أن أبا هلال الراسبي متكلم فيه من جهة حفظه، ولكن(الرافضي الهجري) أبى إلا أن يزج اسمه ضمن قائمة الضعفاء يريد النيل من البخاري رحمه الله تعالى، ولكن هيهات له هذا !

فابن حجر تتبع ما رواه البخاري عن أبي هلال هذا فوجد أن البخاري لم يخرج له احتجاجاً ولا في أصل كتابه، بل علّق عنه بعض التعاليق وسأذكرها؛ قال البخاري:"حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر سمعت عوفاً حدثنا محمد بن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا اقترب الزمان لم تكد تكذب رؤيا المؤمن ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة". قال محمد: وأنا أقول هذه؛ قال: وكان يقال الرؤيا ثلاث: حديث النفس وتخويف الشيطان وبشرى من الله فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فليصل؛ قال: وكان يكره الغل في النوم، وكان يعجبهم القيد ويقال القيد ثبات في الدين. و روى قتادة و يونس و هشام **و أبو هلال** عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ وأدرجه بعضهم كله في الحديث؛ وحديث عوف أبين"(٤) .

---

١ انظر : أبو الوليد الباجي ، التعديل والتجريح ، ج ٢ ص ٧٤٦ .

٢ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٩ ص ١٧٣ .

٣ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١١ ص ٤٠١ .

٤ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب التعبير ، باب القيد في المنام ، حديث رقم ٧٠١٧ ، ج ٩ ص ٤٧ .

وقال البخاري أيضاً:"**وقال أبو هلال** حدثنا قتادة عن أنس أو جابر بن عبد الله كان النبي صلى الله عليه وسلم ضخم الكفين والقدمين لم أر بعده شبها له"(١). وقال البخاري:"حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهي عن الخصر في الصلاة. وقال هشام **وأبو هلال** عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم "(٢).

قلت: ولم أقف على غير هذه التعاليق الثلاثة لأبي هلال في صحيح البخاري، وكما نرى فإنها ليست في الأصول والاحتجاج، وإخراجها عن أبي هلال لا يخالف شرط البخاري؛ ثم ينطبق على هذه التعاليق ما اشترطه ابن حبان للرواية عن الراسبي" ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات؛ والاحتجاج بما وافق الثقات؛ وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير"؛ وتعاليقه هذه لم ينفرد فيها الراسبي ولا يوجد فيها مناكير بل وافق فيها رواية الثقات. فلله در البخاري؛ والله أعلم.

١١- محمد بن عجلان أبو عبد الله القرشي(٣)

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:"محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة من الخامسة مات سنة ثمان وأربعين"(٤) .

---

١ انظر : البخاري ، الجامع لصحيح ، كتاب اللباس ، باب الجعد ، حديث رقم (٥٩١١) ، ج ٧ ص ٢٠٨ .

٢ انظر : البخاري ، الجامع لصحيح ، كتاب الصلاة ، باب الخصر في الصلاة ،حديث رقم (١٢١٩) ، ج ٢ ص ٨٤ .

٣ قلت: لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٤ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٤٩٦ .

وقال البخاري:" محمد بن عجلان المدني مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي سمع أباه وعكرمة روى عنه الثوري ومالك بن انس، قال علي عن يحيى: لقيت ابن عجلان سنة أربع وأربعين وكتبت عنه، وقال لي علي عن ابن أبي الوزير عن مالك أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيراً "(١).

قلت: وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وأحمد ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة والعجلي والنسائي وابن حبان وابن سعد والذهبي وغيرهم"(٢) .

ومع كل هذا الجمع من الأئمة الذين وثقوا محمد بن عجلان، قام الرافضي (الهاجري) بغمز البخاري بأنه قد روى عنه مع جملة الضعفاء الآخرين يريد النيل من إمام الأئمة؛ وهيهات. **مع العلم بأن الذهبي أشار إلى أن البخاري ذكر محمد بن عجلان في الضعفاء**"(٣)، ولم يذكر هذا ابن أبي حاتم ولا ابن حجر! وسأقوم بالرد عن التهمتين اللتين ألصقتا بمحمد بن عجلان حتى يظهر لنا أمره ونزداد يقيناً وثقةً بعلم البخاري وسعته؛ وجهل أعدائه .

---

١ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ١ ص ١٩٦ .قلت : في بعض النسخ (خبراً) وفي بعضها الآخر (خيراً) !!

٢ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٨ ص ٥٠ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٩ ص ٣٥٧ ، العجلي ، معرفة الثقات ، ج ٢ ص ٢٤٧ ، الذهبي ، تذكرة الحفاظ ، ج ١ ص ١٢٥ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٩ ص ٣٠٣ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٣ ص ٦٤٥ .قلت : ونص كلام الذهبي هو :" وقال البخاري في ترجمة ابن عجلان في الضعفاء: قال لي علي بن أبي الوزير عن مالك: إنه ذكر ابن عجلان فذكر خبراً. وقال البخاري: قال يحيي القطان: لا أعلم إلا أني سمعت ابن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلط فجعلهما عن أبي هريرة.

كذا في نسختي بالضعفاء للبخاري. وعندي في مكان آخر أن ابن عجلان كان يحدث عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن رجل عن أبي هريرة، فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريرة. قلت: فهذا أشبه، وإلا لكان الغمز من القطان يكون في المقبري، والمقبري صدوق، إنما يروي عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة نفسه، ويفصل هذا من هذا".ا.ه كلام الذهبي .

التهمة الأولى: التي أتهم بها ابن عجلان هي مسألة اختلاط حديثه الذي رواه عن سعيد المقبري!

قلت: ذكر البخاري رحمه الله قول يحيى بن سعيد القطان في ابن عجلان بأنه قال:"سمعت محمد بن عجلان يقول: كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة؛ وعن أبى هريرة؛ فاختلط علي فجعلتها كلها عن أبى هريرة"(١) :

أجاب عن هذه التهمة ابن حبان رحمه الله تعالى فقال:" وليس هذا مما يوهن الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة؛ فما قال ابن عجلان عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة؛ فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه؛ وما قال عن سعيد عن أبي هريرة فبعضها متصل صحيح؛ وبعضها منقطع، لأنه أسقط أباه منها؛ فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروى الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبى هريرة؛ وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل سعيد عن أبي هريرة؛ فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك؛ لكان الاحتجاج به ساقطاً "(٢) .

قلت: لكن تقدم عن ابن حجر قوله في ابن عجلان: "اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة" ؟! وفي هذا القول إشكال، وهو أنه يشمل كل ما رواه ابن عجلان من حديث أبي هريرة سواء كان من طريق سعيد المقبري أو غيره .

والذي دلت عليه النصوص المتقدمة هو أن الاختلاط إنما حصل في أحاديث أبي هريرة التي رواها ابن عجلان من طريق سعيد المقبري خاصة؛ وليس كل حديث أبي هريرة .

ولا بأس بذكر مثال مما اختلط على ابن عجلان:

روى الترمذي من طريق ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "العطاس من الله والتثاؤب من الشيطان"؛ ورواه الترمذي أيضاً من طريق ابن أبي

١ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ١ ص ١٩٦ .

٢ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ٧ ص ٣٨٦ .

ذئب عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به؛ ثم قال الترمذي: "هذا حديث صحيح، وهذا أصح من حديث ابن عجلان، وابن أبي ذئب أحفظ لحديث سعيد المقبري وأثبت من محمد بن عجلان"(١)؛ ثم ساق الترمذي قول يحيى القطان سابق الذكر .

ويَرِدُ على كلام ابن حبان: أن أحاديث ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة، وإن كان بعضها منقطعاً، إلا أن الواسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة هو أبو سعيد المقبري، فلا يضر هذا الانقطاع بعد معرفة الواسطة؛ وقد صرح ابن حبان بأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة .

أما التهمة الثانية: وهي أن حديثه عن نافع مضطرب! وقد ذكر هذا العقيلي فقال:"محمد بن عجلان المديني؛ حَدَّثنا عَبد الله بن أحمد حدثني أبو بكر بن خلاد قال: سمعت يحيى يقول كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع**"**(٢) .

قلت: لعل هذا من قبيل التضعيف النسبي، لأن علي بن المديني والنسائي ذكرا محمد بن عجلان في الطبقة الخامسة من طبقات أصحاب نافع؛ وقد قسم كل منهما أصحاب نافع إلى تسع طبقات، وزاد النسائي طبقة عاشرة، هي طبقة المتروك حديثهم؛ وينبغي أن نعلم بأن الإمام مسلماً روى في صحيحه عن محمد بن عجلان عن نافع متابعة .

مثال على اضطراب حديثه عن نافع:

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى:"في حديث:" إذا خرج ثلاثة فى سفر فليؤمروا أحدهم"؛ أخرجه أبو داود قال حدثنا علي بن بحر بن برى حدثنا حاتم بن إسماعيل حدثنا محمد بن عجلان عن نافع عن أبي سلمة عن أبى سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:... فذكره؛ ثم ساق بهذا الإسناد عن أبي سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا كان ثلاثة في سفر..." قال نافع: فقلنا لأبي سلمة: فأنت أميرنا ".

---

١ انظر : الترمذي ، جامع الترمذي ، ج ٥ ص ٨٧ .

٢ انظر : العقيلي ، الضعفاء ، ج ٤ ص ١١٨ .

قلت(الألباني): ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان مع ثقته قد تكلم فى حديثه عن سعيد المقبري وعن نافع فقد روى العقيلي عن أبي بكر بن خلاد قال: سمعت يحيى يقول: كان ابن عجلان مضطرب الحديث فى حديث نافع؛ وهذا الحديث كأنه مما اضطرب فيه ابن عجلان فقال مرة: عن نافع عن أبي سلمة عن أبي سعيد؛ ومرة: عن أبي سلمة عن أبى هريرة؛ ولكن هذا الاضطراب مما لا يؤثر فى صحة الحديث لأنه انتقال من صحابي إلى آخر وكل حجة فالحديث صحيح"(١) .

قلت: ينبغي أن يُتوقف في ما ينفرد به محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، حتى يتابعه عليه غيره، خشية أن يكون مما اختلط عليه؛ وهذا أمر طبيعي في حالة اختلاط الرواة الثقات .

ثم نعود إلى كيفية إخراج البخاري لحديث ابن عجلان؟ أشرت فيما مضى إلى أن الحافظ ابن حجر ذكر أن البخاري إنما أخرج بعض التعاليق من حديث ابن عجلان، ولم يحتج به"(٢)، وهذا مما خفي وصعب على (الرافضي الهجري) فهمه أو إدراكه! **وسأذكر هذه التعاليق وأقف على سبب ذكر البخاري لها عن ابن عجلان؟**

قال البخاري:"حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا عبيد الله بن عمر حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم" إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفض فراشه ...الحديث".

تابعه أبو ضمرة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله؛ وقال يحيى وبشر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ **ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة** عن النبي صلى الله عليه وسلم"(٣).

---

١ انظر : الألباني ، إرواء الغليل ، ج ٨ ص ١٠٦ .

٢ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ٩ ص ٣٠٣ .

٣ انظر ، البخاري ، الجامع الصحيح ، حديث رقم (٦٣٢٠) ، ج ٨ ص ٨٧ .

وقال البخاري:"حدثني عبد السلام بن مطهر حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعذر الله إلى امرئ أخر أجله حتى بلغه ستين سنة.

تابعه أبو حازم و ابن عجلان عن المقبري"(١).

وقال البخاري:" حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثني مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا جاء أحدكم فراشه فلينفضه بصنفة ثوبه ثلاث مرات وليقل باسمك رب وضعت جنبي وبك أرفعه إن أمسكت نفسي فاغفر لها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين.

تابعه يحيى وبشر بن المفضل عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وزاد زهير وأبو ضمرة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. **ورواه ابن عجلان عن سعيد** عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"(٢) .

قلت: لو نظرنا في هذه التعاليق الثلاثة لوجدنا أنها من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وقد وافق رواية الثقات كمالك وأبي حازم؛ فاعتبر متابعته للثقات معتبرة؛ وهنا يأتي كلام ابن حبان السابق في رواية ابن عجلان:"فلا يضر هذا الانقطاع بعد معرفة الواسطة؛ وقد صرح ابن حبان بأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة"؛ ففي الأحاديث الثلاثة التي ذكرها البخاري في إسنادها (سعيد المقبري عن أبي هريرة)، أو (سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة)، مما يعني أن هذين الإسنادين عند البخاري صحيحين، فلذلك ذكر المتابعات بالزيادة (أبيه) وبدون الزيادة ولم يعلها

١ نظر ، البخاري ، الجامع الصحيح ، حديث رقم (٦٤١٩) ، ج ٨ ص ١١١ .

٢ نظر ، البخاري ، الجامع الصحيح ، حديث رقم (٧٣٩٣) ، ج ٩ ص ١٤٥ .

فاعتبر أن الرواية المسندة(أبيه) لا تضر المرسلة(بدون أبيه)؛ وكلها جاءت من طريق الثقات. ومع هذا لم يخرج له في الصحيح كباقي الثقات الذين لم يخرج لهم. والله تعالى أعلم .

١٢- معاوية بن عبد الكريم الضال .

ترجمته:

قال البخاري في "الضعفاء":"معاوية بن عبد الكريم الثقفي البصري أبو عبد الرحمن؛ قال حامد بن عمر: كان يقال له الضال مولى أبي بكر؛ **وما أعلم رجلاً أعقل منه**؛ نسبه زيد بن الحباب؛ روى عنه موسى بن إسماعيل "(١) .

وقال ابن حجر في "التقريب": " معاوية بن عبد الكريم الثقفي أبو عبد الرحمن البصري المعروف بالضال صدوق؛ من صغار السادسة مات سنة ثمانين وقد قارب المائة "(٢) .

قال ابن أبي حاتم:"قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر معاوية بن عبد الكريم فقال: ثقة ما أثبت حديثه، ما أصح حديثه. قيل له: بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه، فأنكره، وقال هو يروي بعضها عن قيس وبعضها يقول: سمعت عطاء - أي فلا يدلس - وهو أحب إلي من إسماعيل بن مسلم؛ سمعت يحيى بن معين يقول: معاوية بن عبد الكريم الضال ثقة ؛ نا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن معاوية بن عبد الكريم فقال: **صالح الحديث محله الصدق ولا يحتج به، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء؟ ! فقال أبي: يحول منه"**(٣).

ومن خلال ترجمته فقد وثقه جمع غفير من أهل الشأن منهم:"أحمد وابن معين والنسائي وابن شاهين وابن أبي خيثمة وابن حبان والذهبي وابن حجر"(٤) .

---

١ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ١١٣ .

٢ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٥٣٨ .

٣ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٨ ص ٣٨١ .

٤ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ١٣٦ ، ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ص ١٩٢ .

قلت: والرافضي(مرآة التاريخ) لم يستطع أن يغمز البخاري بالرواية عن معاوية الضال سوى ما نقل عن أبي حاتم أنه قال"لا يحتج به" و"أن البخاري أخرج له في التعاليق" ؛ وسأبين جهل هذا الرافضي بأقل أساسيات هذا العلم العظيم في الرواية!

فأما بالنسبة لقول الذهبي: "لم أره في ضعفاء أبي عبدالله لا الكبير ولا الصغير، وأنا أتعجب كيف ما خرجوا له في الكتب؛ وليس بالمكثر؛ وقد قال أبو حاتم: لا يحتج به"(١).

قلت: في قول الذهبي هذا وهم منه! أو أنه غير موجود في نسختيه للضعفاء□ وهذا بعيد -! ولعله سبق نظر منه□ وهذا عندي أرجح - فقد أشرت إلى أن البخاري قد ذكره !

والذي يظهر أن البخاري رحمه الله إنما أدخله في الضعفاء للذب عنه لبيان أنه ليس له حظ من لقبه (الضال)، بدليل ما نقله البخاري عنه في "الضعفاء" :" وما أعلم رجلاً أعقل منه". وأكد على هذا ابن حبان فقال:"وكان من عقلاء أهل البصرة ومتقنيهم"(٢). ثم إن الذهبي قد بيّن سبب تسميته بالضال؛ بأنه ضل في طريق مكة"(٣) ؛ وليس ضلالاً بالمعنى الاصطلاحي .

ومع إنكار ابن أبي حاتم على البخاري، فقد تشدد كعادته بقوله: لا يحتج به، فقد وثقه غير واحد من الأئمة كما بينت، ولم يجرح بشيء معتبر نجرحه به ؛ فكيف لا يحتج به وقد احتج به الناس !!

وأما بالنسبة لما أخرج عنه البخاري؛ فقد بيّن الحافظ ابن حجر بأنه علق له في الأحكام من صحيحه حكاية"(٤) ؛ ولم أقف على غير هذه الحكاية في صحيحه؛ وهي في قوله:"**وقال معاوية بن عبد الكريم الثقفي** شهدت عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة وإياس بن معاوية والحسن وثمامة بن عبد الله بن أنس وبلال بن أبي بردة وعبد الله بن بريدة الأسلمي وعامر بن عبيدة وعباد بن منصور يجيزون كتب

١ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ١٣٦ .

٢ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ٧ ص ٤٧١ .

٣ انظر : ابن حبان ، الثقات ، ج ٧ ص ٤٧١ .

٤ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ص ١٩٢ .

القضاة بغير محضر من الشهود فإن قال الذي جيء عليه بالكتاب إنه زور قيل له اذهب فالتمس المخرج من ذلك؛ وأول من سأل على كتاب القاضي البينة ابن أبي ليلى وسوار بن عبد الله "(١) .

قلت: نلاحظ أن البخاري ذكر الحكاية عن معاوية بن عبد الكريم في الترجمة فقط وليس في أصل كتابه؛ ومعلوم عند أهل الشأن أن الإمام البخاري له منهج خاص في تراجمه، فقد يخرج الصحيح والضعيف والذي ليس على شرطه والمعلق وغير ذلك من الفنون في إخراج الأخبار والآثار التي قد تكون صحيحة عند غيره وعلى شروطهم؛ وهذا مما يخفى على "الهجري الرافضي" الإلمام به؛ والإحاطة بفنونه. وفي هذا الباب نقل الحافظ خلاصة ما فيه من الأحكام التي يتبناها البخاري في هذه المسألة فقال:"وجملة ما تضمنته هذه الترجمة بآثارها ثلاثة أحكام: الشهادة على الخط ؛وكتاب القاضي إلى القاضي؛ والشهادة على الإقرار بما في الكتاب ؛ وظاهر صنيع البخاري جواز جميع ذلك"(٢) . فلله دره.

١٣ – مِقْسم بن بُجْرة(٣)

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:" مِقسم بكسر أوله؛ ابن بُجْرة: بضم الموحدة وسكون الجيم ؛ ويقال: نَجدة بفتح النون وبدال؛ أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث ؛ ويقال له مولى ابن عباس للزومه له ؛ **صدوق وكان يرسل** ؛ من الرابعة مات سنة إحدى ومائة وما له في البخاري سوى حديث واحد" .

قال البخاري:" مقسم بن بجرة أبو القاسم مولى عبد الله بن الحارث الهاشمي ويقال مولى ابن عباس، سمع ابن عباس، روى عنه الحكم بن عتيبة ويزيد بن أبي زياد "(١).

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الأحكام ، باب الشهادة على الخط المختوم ، ترجمة الباب ، ج ٩ ص ٨٣ .

٢ انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ج ١٣ ص ١٤٤ .

٣ قلت: لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

قال ابن أبي حاتم:"سُئل أبي عن مقسم مولى ابن عباس؟ فقال: صالح الحديث لا بأس به "(٢).

وقال الذهبي:"صدوق من مشاهير التابعين. ضعفه ابن حزم، وقد وثقه غير واحد؛ **والعجب أن البخاري أخرج له في صحيحه، وذكره في كتاب الضعفاء**، فساق له حديث شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس:" احتجم النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم"، ثم روى عن شعبة أن الحكم لم يسمع من مقسم حديث الحجامة.."(٣) .

وقال الحافظ ابن حجر:"وقال مهنا بن يحيى: قلت لأحمد مَنْ أصحاب ابن عباس؟ قال: ستة فذكرهم؛ قلت: فمقسم؟ قال: دون هؤلاء ؛وقال أيوب: كان يقرأ في المسجد في مصحف؛ وقال ابن سعد:" أجمعوا على انه توفي سنة إحدى ومائة؛كان كثير الحديث ضعيفاً". وقال الساجي تكلم الناس في بعض روايته. وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصري: ثقة ثبت لا شك فيه؛ وقال العجلي: مكي تابعي ثقة؛ وقال يعقوب بن سفيان والدارقطني: ثقة. **وذكره البخاري في الضعفاء ولم يذكر فيه قدحاً**، بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة وقال إن الحكم لم يسمعه منه؛ وأما ابن حزم فقال: ليس بالقوي "(٤) .

وقال:"لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا حديثاً واحداً ذكره في المغازي: من طريق هشام بن يوسف؛ وفي التفسير: من طريق عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري عنه عن ابن عباس:" لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر"كذا أورده مختصراً؛ وأخرجه الترمذي: من طريق حجاج عن ابن جريج بتمامه. وهو من غرائب الصحيح "(٥) .

---

١ انظر : البخاري ، التاريخ الكبير ، ج ٨ ص ٣٣ .

٢ انظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٨ ص ٤١٤ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ١٧٦ .

٤ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ص ٢٥٧ .

٥ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ٤٤٥ .

قلت: والحديث أخرجه البخاري في موضعين كما ذكر الحافظ :

الأول: قال باب:"حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال: أخبرني عبد الكريم أنه سمع مقسماً مولى عبد الله بن الحارث يحدث عن ابن عباس أنه سمعه يقول"لا يستوي القاعدون من المؤمنين"؛ عن بدر والخارجون إلى بدر"(١).

والثاني: قال: حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم (ح) وحدثني إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن مقسماً مولى عبد الله بن الحارث أخبره أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره "لا يستوي القاعدون من المؤمنين"؛ عن بدر والخارجون إلى بدر"(٢) .

قلت: سأبين طريقة البخاري في كيفية إخراج حديث مقسم الوحيد في الصحيح:

في البداية لا بد من بيان رتبة "مقسم بن بجرة" عند الأئمة؛ فقد وثقه جُلّ العلماء: أحمد و أبوحاتم والعجلي و يعقوب بن سفيان و أحمد بن صالح المصري والدارقطني والذهبي وابن حجر وغيرهم .

وأما من ضعفه فهما: محمد بن سعد، وابن حزم! والأصل في التضعيف والتجريح أن يكون بشيء معتبر وقادح ومفسر، ومقسم لم نجد له شيئاً قادحاً في روايته التي أخرجها البخاري؛ وعليه فتضعيفهما لمقسم كان بلا حجة؛ وقد يكون في أحسن أحواله تضعيفاً نسبياً وليس تضعيفاً مطلقاً كما قال الساجي" تكلم الناس في بعض روايته". ولعل هذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في ترجمته: صدوق وكان يرسل"؛ فلعله أُتي من بعض إرساله .

---

١ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب المغازي ، باب : ، حديث رقم (٣٩٥٤) ، ج ٥ ص ٩٣ .

٢ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، باب " لا يستوي القاعدون .." ، كتاب التفسير ، حديث رقم (٤٥٩٥) ، ج ٦ ص ٦٠ .

والذي يهمنا هنا روايته في الصحيح، هل فيها ما يردها أو يضعفها ؟

نلاحظ أن البخاري أخرج حديث مقسم في كتاب المغازي باب"قصة غزوة بدر"، ثم وضع كلمة "باب" دون عنوان وهي تعني عنده: فصل؛ ثم ذكر حديث مقسم تحته وحيداً.

ثم كرر الحديث في كتاب التفسير تحت باب: لا يستوي القاعدون"، ووضعه في آخر الباب، وساقه من طريقين الثانية متابعة للأولى؛ الأولى: من طريق: إبراهيم عن هشام عن ابن جريج والأخرى: من طريق إسحق عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم الجزري عن مقسم عن ابن عباس به .

فنلاحظ أن البخاري ذكر الحديث من طريق هشام عن ابن جريج ثم ذكر متابعة عبد الرزاق له عن ابن جريج. ثم ذكر باقي الإسناد كما هو للدلالة على أن حديث مقسم لا شيء فيه؛ فعبد الكريم الجزري ثقة سمع من مقسم؛ ومقسم من تلاميذ ابن عباس ومتحقق سماعه منه فالإسناد نظيف ومتصل؛ فأين الإشكال في رواية مقسم .

ثم إنه من أغراض البخاري في ذكر المتابعات أن يبين أن الرواة قد حفظوا متن الحديث وأتقنوه ولا خلاف بين الرواة فيه؛ وهذا متحقق في حديث مقسم .

ويضاف إلى هذا كله أن البخاري – رحمه الله – لما ذكر مقسماً في الضعفاء لم يذكره ليبين أنه ضعيف، بل ساق حديث شعبة عن الحكم عن مقسم في الحجامة؛ وقال: إن الحكم لم يسمعه منه؛ فذكر العلة أنها ليست من مقسم بل من الحكم الذي لم يسمع منه حديث الحجامة .

ولما ذكره في الضعفاء لم يذكر فيه قدحاً؛ مما يدل على أن البخاري يرى أن مقسماً يحتج به، ولكنه عامله كباقي الثقات الذين أقل الرواية عنهم، لأسباب كثيرة يعلمها أهل الشأن ليس منهم" الرافضي الهجري" حتماً.

١٤ – النعمان بن راشد الجزري .

ترجمته:

قال البخاري:"النعمان بن راشد الجزري؛ عن: الزهري وميمون بن مهران؛ وعنه: وهيب. في حديثه وهم كثير"(١) .

وقال الحافظ ابن حجر:"النعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بني أمية صدوق سيء الحفظ من السادسة"(٢) .

قلت: ولخص الحافظ ابن حجر أقوال أهل النقد في بيان حال النعمان بن راشد فقال:" قال علي ابن المديني: ذكره يحيى القطان فضعفه جداً؛ وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: مضطرب الحديث؛ روى أحاديث مناكير. وقال ابن معين: ضعيف؛ وقال مرة: ليس بشيء. وقال البخاري وأبو حاتم: في حديثه وهم كثير؛ وهو في الأصل صدوق. وقال ابن أبي حاتم: **أدخله البخاري في الضعفاء** فسمعت أبي يقول: يحول منه! وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ضعيف كثير الغلط؛ وقال في موضع آخر: أحاديثه مقلوبة. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال النسائي: صدوق فيه ضعف. وقال ابن معين مرة: ضعيف مضطرب الحديث؛ وقال مرة: ثقة! وقال العقيلي: ليس بالقوي؛ يعرف فيه الضعف. وقال ابن عدي احتمله الناس"(٣).

قلت: وأضاف ابن عدي: قد احتمله الناس، روى عنه الثقات، حماد بن زيد وجرير بن حازم ووهيب بن خالد وغيرهم من الثقات. وله نسخة عن الزهري، لا بأس به ".

---

١ انظر : البخاري ، الضعفاء الصغير ، ص ١١٧ ؛ التاريخ الكبير ، ج ٨ ص ٨٠ ، وزاد فيه : "وهو صدوق في الأصل".

٢ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٥٦٤ .

٣ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١٠ ص ٤٠٤ . وانظر: ابن عدي ، الكامل في الضعفاء ، ج ٧ ص ١٣ ، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٨ ص ٤٤٨ ، العقيلي ، الضعفاء ، ج ٤ ص ٢٨٦ ، الذهبي ، الميزان ، ج ٤ ص ٢٦٥ .

وقال الباجي:" النعمان بن رشاد الجزري أخو إسحق الجزري؛ مولى قريش؛ أخرج البخاري في الزكاة عن وهيب عنه عن عبد الله بن مسلم أخي الزهري حديثاً واحداً لم يصرح فيه بالسماع؛ وإنما قال: وقال معلى حدثنا وهيب عن النعمان وأتبع به حديثاً تقدم في المسألة"(١) .

قلت: بعد هذا العرض تبين أن النعمان بن راشد متكلم فيه ولكن بما لا يرد حديثه جملة بل قد روى عنه الثقات واحتملوا حديثه، وهو صدوق في نفسه؛ مع وهم فيه.

وأما بالنسبة لما عرّض به (الهجري الرافضي) الإمام البخاري بأنه روى عن النعمان، فقد تبين لنا مما سبق أن الإمام البخاري لم يحتج به في أصل كتابه بل ذكره في إحدى تراجم كتابه، ومعروف لدى أهل الشأن طريقة البخاري في كيفية إخراج أحاديث تراجمه؛ ثم ذكره مرة أخرى في كتاب الزكاة ولكنه جاء معلقاً فقال البخاري:" وقال معلى ثنا وهيب عن النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخي الزهري عن حمزة سمع ابن عمر عن النبي في المسألة"(٢) .

وقد ذكر أصل الحديث في المسألة من غير طريق النعمان بن راشد؛ فقال:"حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال: سمعت حمزة بن عبد الله بن عمر قال: سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم"؛ وهذا الذي احتج به وصدّر به الباب. مما يدل على أن النعمان لم يَهِم في هذا الحديث بل ضبطه وساقه بمثل حديث حمزة بن عبد الله بن عمر به. فأنّى للهاجري أن يقف على مثل هذه الصنعة الحديثية التي لا يفهمها إلا أهلها .

---

١ انظر : الباجي ، التعديل والتجريح ، ج ٢ ص ٨٥٧.

٢ انظر : البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، باب من سأل الناس تكثراً ، حديث رقم (١٤٧٥) ، ج ٢ ص ١٥٣ .

١٥- يحيى بن واضح أبو تميلة(١)

ترجمته:

قال الحافظ ابن حجر:"يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم؛ أبو تميلة بمثناة؛ مصغر؛ المروزي مشهور بكنيته؛ ثقة من كبار التاسعة"(٢) .

وقال:"يحيى بن واضح أبو تميلة المروزي وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم وعلي بن المديني وصالح جزرة وغيرهم **وذكر ابن أبي حاتم أن البخاري أدخله في الضعفاء وأن أباه قال يحول منه، وتعقبه صاحب الميزان بأنه ليس له ذكر في ضعفاء البخاري**؛ احتج به الجماعة"(٣). وقال في موضع آخر: "يحيى بن واضح أبو تميلة لم يثبت أن البخاري ضعفه"(٤) .

قلت: ولخص الحافظ أقوال أهل النقد فيه فقال:"قال الأثرم عن أحمد: ليس به بأس؛ ثم قال: أرجو إن شاء الله تعالى أن لا يكون به بأس؛كتبنا عنه على باب هشيم. وقال عثمان الدارامي عن ابن معين: ليس به بأس. وكذا قال النسائي. وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين ثقة؛ وكذا قال ابن سعد؛ وقال أبو داود عن ابن معين: قد رأيته ما كان يحسن شيئاً. وقال عبدالله بن علي بن المديني: سُئل أبي عن أبي تميلة والسيناني ؟ فقدّم يحيى بن واضح؛ وقال روى الفضل بن موسى أحاديث مناكير. وقال ابن خراش صدوق. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة في الحديث؛ أدخله البخاري في الضعفاء! فسمعت أبي يقول: يُحوّل من هنا. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العباس بن مصعب المروزي:كان أبو تميلة عالماً بأيام الناس؛ قلت(ابن حجر): وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في

---

١ قلت: لم أجد له ترجمة في المطبوع من كتاب الضعفاء للبخاري!ولكن أهل العلم نصوا على أنه وضعه في "الضعفاء" كما سيأتي.

٢ انظر : ابن حجر ، التقريب ، ج ٢ ص ٥٩٨ .

٣ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٤٥٢ .

٤ انظر : ابن حجر ، مقدمة فتح الباري ، ج ١ ص ٤٦٥

الحديث؛ وكان محمود الرواية. قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ثقة. وقال صاحب الميزان(الذهبي) لم أر له في الضعفاء ذكرا"(١).

قلت: ثم بيّن الذهبي الوهم الذي طرأ على أبي حاتم والذي تابعه عليه ابن الجوزي؛ فقال:"ووهم أبو حاتم حيث حكى أن البخاري تكلم في أبي تميلة؛ ومشى على ذلك أبو الفرج ابن الجوزي! ولم أر ذكراً لأبي تميلة في كتاب (الضعفاء) للبخاري، لا في الكبير ولا الصغير. ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة، وقد كان محدث مرو مع الفضل بن موسى السيناني"(٢). وقال في "الميزان":"وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه، وذكره في الضعفاء فلم أر ذلك، ولا كان ذلك، فإن البخاري قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزى ذكره في الضعفاء لما أوردته"(٣).

قلت: ثم ذكر الباجي حديث أبي تميلة الذي أخرجه له البخاري فقال:"يحيى بن واضح أبوتميلة الانصاري مولاهم المروزي؛ أخرج البخاري في العيدين عن محمد غير منسوب؛ ويقال: هو ابن سلام عنه عن فليح بن سلمان عن سعيد بن الحارث عن جابر" كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عيد يخالف الطريق"؛ وقال بإثره: وتابعه يونس بن محمد عن فليح عن أبي هريرة؛ وحديث جابر أصح"(٤) .

قلت: والحاصل من الترجمة السابقة ظهر لنا أن يحيى بن واضح أبي تميلة ثقة محتج بحديثه؛ ولا يوجد ما يرده أو يوهنه ومع هذا فقد أقل البخاري من الرواية عنه لا لضعف فيه بل عامله كغيره من الثقات الذين أقل التحديث عنهم لا لعلة بل لأسباب وقف عليها أئمة الشأن ومنها الاختصار .

---

١ انظر : ابن حجر ، تهذيب التهذيب ، ج ١١ ص ٢٥٧ . وانظر : ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، ج ٩ ص ١٩٤ ، ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ج ٧ ص ٣٧٥ ، ابن حبان ، الثقات ، ج ٧ ص ٦٠١ ، الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ٤١٣ .

٢ انظر : الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج ١٧ ص ٢١٨ .

٣ انظر : الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٤ ص ٤١٣ .

٤ انظر : الباجي ، التعديل والتجريح ، ج ٣ ص ١٣٩٤ .

وأما بالنسبة لذكره في كتاب الضعفاء فقد أثبت لنا الذهبي عدم صحة هذا الزعم وبين أنه وهم من أبي حاتم وتبعه عليه ابن الجوزي. ثم نظرت وراجعت كتاب الضعفاء للبخاري (المخطوط والمطبوع) فلم أقف على ذكر له فيه .

وأما حديثه الوحيد الذي أخرجه البخاري عنه فقد بين حاله الباجي وأن البخاري قد ذكر إثره متابعة يونس بن محمد مما يؤيد أن أبا تميلة حفظ وأتقن حديثه، ولم يخطيء فيه.

فكيف لمثل (الهجري) أن يقف على مثل هذه النكات الحديثية، لولا جهله بأبسط دقائق هذا العلم الشريف، ثم الذي ظهر لي بعد أن بان جهله؛ إنما كان ينتقد البخاري ويغمزه لا شيء سوى الحقد الدفين الذي يعتمر قلبه الذي غذي بالحقد الرافضي على أهل السنة وأسودها. لا بل أشبعوا حقداً لضرب أهم مصادرنا التشريعية الكتاب والسنة الصحيحة .

النتائج والتوصيات

أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذا البحث :

ارتضت الأمة كتاب البخاري وتلقته بالقبول لذا فلا يقبل الطعن في أحد أحاديثه أو أحد رواته إلا ببينة يقبلها أهل العلم المأمونون. وعليه فإنني توصلت إلى النتائج الآتية:

١-من خلال تتبعي لأحاديث هؤلاء الرواة (المتكلم فيهم من قبل الهجري) وجدت أن أغلبهم لم يخرج لهم البخاري سوى حديث أو حديثين أو ثلاثة؛ يعني أقلّ عنهم الرواية؛ مثل: (أيوب بن عائذ وثابت ابن محمد وحمران بن ابان وعباد بن راشد وقريش بن أنس وكهمس بن المنهال ومقسم بن بجرة وأبي تميلة)

٢-بعض هؤلاء الرواة لم يخرج لهم البخاري في الأصول محتجاً بهم؛ مثل: محمد بن سليم الراسبي ومحمد ابن عجلان وعبد الكريم الضال والنعمان بن راشد.

٣-إذا ذكر أحدهم في الأصل ألحقه بمتابعة أو أكثر أو قرنه بغيره ليبين أنه ضبط حديثه ولم يخطئ فيه؛ مثل: عباد بن راشد وكهمس بن المنهال وبقيتهم .

٤-ومن هؤلاء الرواة لم يخرج عنهم في الأحكام أو العقائد؛ بل في الفضائل أو المغازي أو المناقب وغيرها مثل: أيوب بن عائذ و ثابت بن محمد وحمران بن أبان و قريش بن أنس وكهمس بن المنهال .

٥-ومن هؤلاء الرواة لما ذكرهم في "كتابيه الضعفاء"؛ لم يذكرهم لتقرير ضعفٍ فيهم بل لدفع تهمة الضعف عنهم أو أن التهمة التي رموا فيها ليست قادحة كالإرجاء والقدر وغيرها من البدع؛ مثل: أيوب ابن عائذ و كهمس بن المنهال ومعاوية بن عبد الكريم الضال .

٦-وتبين لي أن أكثر هؤلاء الرواة كان الأكثر من أئمة الجرح والتعديل على توثيقهم والاحتجاج بحديثهم كأيوب بن عائذ و حمران و حصين بن عبد الرحمن وقريش بن أنس ومحمد بن عجلان ومقسم بن بجرة و أبي تميلة .

٧-وتبين لي أن بعض هؤلاء الرواةكان ضعفه نسبياً وليس ضعفاً مطلقاً؛ لذلك انتقى البخاري من صحيح حديثه بما وافقه عليه الثقات كمقسم بن بجرة ومحمد بن عجلان .

٨-ومنهم من كان جرحه مفسراً ليس بقادح؛ أو أن يكون قد اختلط فيما بعد؛ فخرّج له البخاري من طريق مَن روى عنه قبل الاختلاط؛ أو أن يكون قد تكلم فيه بما لا يؤثر في عدالته أو ضبطه؛ مثل: ثابت بن محمد وحصين بن عبد الرحمن وقريش بن أنس وكهمس بن المنهال ومقسم بن بجرة .

٩-ومنهم من جرح بجرح مبهم، ردّه تعديل الأئمة له كحمران بن أبان .

١٠- ومنهم من ذكره البخاري في الضعفاء لبيان أن العلة في الإسناد ليست منه بل الحمل فيها على غيره؛ مثل: مقسم بن بجرة وثابت بن محمد .

١١- وقوع (الرافضي الهجري) في الخلط العجيب بين أسماء الرواة كـ(عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم) فلم يستطع التمييز بينهم فغمز البخاري بالضعيف(ابن تميم) بينما أخرج البخاري عن الثقة(ابن جابر) وقد يحمل هذا على عطاء الخرساني و عطاء بن أبي رباح مع ترجيحي بأنه ابن أبي رباح الثقة المسند عن ابن عباس .

١٢- وتبين لي أن (الهجري الرافضي) جاهل بفنون الحديث وعلله وأحواله لذا فهديته (لعباد الأسانيد)!! مردودة في وجهه .

١٣- وتبين لي أن تعجب الأئمة (أبو حاتم والذهبي وغيرهما) من البخاري من أنه روى عنهم لم يكن في محله

وأوصي بأمور مهمة منها :

تتبع أقوال الرافضة واتهاماتهم الكثيرة لكتب الصحاح؛ وأقصد أهم مصدرين من مصادرنا (البخاري ومسلم) والرد عليهم بما يليق بجهلهم وحقدهم؛ فليس الأمر عبثاً أو ترفاً فكرياً كما يزعم بعض إخواننا هداهم الله تعالى

وأخيراً؛ أحمد الله تعالى على ما وفقني إليه من الذبّ عن إمامنا العظيم الإمام البخاري؛ فإن أصبت فله الحمد في الأولى والآخرة، وإن أخطأت فإنه هو الغفور الرحيم؛ اللهم تجاوز عن سيئاتنا واغفر لنا ولوالدينا ولمعلمينا الخير؛ رحم الله من مات منهم، وأطال الله في عمر من بقي منهم، ونفعنا بعلمهم ، ومتعنا بصحتهم. اللهم آمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

ملحق بأسماء الرواة الذين ذكرهم الدكتور سالم العماري في بحثه(١) :

١- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري .

٢- أيوب بن عائذ

٣- حريث بن أبي مطر .

٤- ذر بن عبد الله الهمداني .

٥- الربيع بن صبيح .

٦- سعيد بن ابي عروبة .

٧- زهير بن محمد التميمي .

٨- عبدالله بن أبي لبيد .

٩- عبد الملك بن أعين .

١٠-عبد العزيز بن أبي رواد .

١١-عباد بن راشد .

١٢- عبد الوارث بن سعيد .

١٣- عمران بن مسلم المنقري .

١٤- عطاء بن السائب .

١٥- عطاء بن أبي ميمون .

١٦- كهمس بن المنهال .

١٧- محمد بن سليم الراسبي .

١٨ - النعمان بن راشد .

١٩- معاوية بن عبد الكريم الضال .

---

١ ملاحظة : الرواة المظللون بالغامق هم من اشتركنا في دراستهم بطرقنا المختلفة .

ثبت المصادر والمراجع

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت ٨٥٢هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٩م .

ابن حجر العسقلاني،أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

ابن حجر العسقلاني،أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)،**تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوَّامة دار الرشيد، حلب، ط ١، ١٤٠٦هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت٨٥٢ه)،**النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: مسعود السعدني و محمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت .

ابن القيم الجوزية(ت٧٩٥هـ)، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(ت٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: د. مصطفى ديب، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ□ ١٩٨٧ م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، ط١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الصغير**، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م .

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(ت٢٥٦هـ)، **الضعفاء الصغير**، مكتبة ابن عباس، د.ط، د.ت.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الأوسط**، تحقيق: تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ□ ٢٠٠٥م.

عبد الرحمن بن أبي حاتم(ت٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م.

أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت٢٢٧هـ)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر، ط ٣.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي أبو حاتم البستي(ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي أبو حاتم البستي(ت ٣٥٤هـ)، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م،.

المزي جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن(ت٧٥٤٢هـ)، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د.بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م.

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **تذكرة الحفاظ**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار إحياء التراث العربي.

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، ط ٩ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، عناية الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، ط٤، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر .

الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت ٧٤٨ هـ)، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، تحقيق:محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي(ت٢٦١هـ)، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥ه□ ١٩٨٥م.

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الدمشقي(ت٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، ط٢، دار الرازي، عمان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن منيع البصري الزهري(ت ١٦٨هـ)، **الطبقات الكبرى**، دار صادر، بيروت.

أحمد **بن حنبل(ت ٢٤١ه)**، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق وتخريج: الدكتور وصي الله بن محمد، ط ١، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

الألباني، محمد ناصر الدين (ت ١٩٩٩م)، **السلسلة الصحيحة**، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م .

الألباني، محمد ناصر الدين(ت ١٩٩٩م)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

الألباني، محمد ناصر الدين(ت ١٩٩٩م)،**أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني(ت ١٣٣٨هـ)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق وتعليق : الشيخ الألباني .

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي(ت ٢٧٩هـ)، **جامع الترمذي**، ط٢، مكتبة مصطفى البابي، مصر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت(ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، عناية محمد حامد الفقي ومحمد سعيد العرفي، ط١، مكتبة كوبريلي، القاهرة، ١٣٥٠هـ .

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد (ت٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف(ت٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال**، تحقيق: د.بشار عواد، معروف مؤسسة الرسالة .

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم النيسابوري(ت٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، دار الجيل، بيروت .

أبو عمرو ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، ط ٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،١٤٠٨ه.

محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، **الملل والنحل**، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤ه، تحقيق: محمد سيد كيلاني .

علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي(ت٧٦٢ هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق: عادل بن محمد و أسامة بن إبراهيم، ط١، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي(ت ٤٧٤ هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أحمد لبزار، المغرب، مراكش .

أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي(ت ٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري، مؤسسة القرطبة .

كافي، أبو بكر، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها(من خلال الجامع الصحيح)**، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، الجزائر ، ١٤١٨هـ، ١٦/ ٢/ ١٩٩٨م ، إشراف: د.حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم .